

تحليلات:

«الأزمة بين أوباما وتنتياهو قد تمسّ قوة الردع الإسرائيليّة!»

صفحة (٢) ة

«إجراء هنيبعل»....»
والسؤال الأخلاقي في معادلة «جندي مقتول أفضل من جندي مخطوف»!

صفحة (٥) ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ١٩/٨/٢٠١٤م الموافق ٢٣ شوال ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٩ السنة الثانية عشرة

توقعات متناقضة بشأن تداعيات احتمال عدم الاتفاق على تهدئة

الجيش الإسرائيلي يستعد لـ «مفاجآت» حماس وحكومة نتنياهو تستبعد استئناف القتال!

لكننا أوضحنا للمصريين أنه لن تتمكن من الموافقة على أية تسوية لا تشمل استجابة لمصلحتنا الأمنية».

من جانبه، قال وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، أمس، إنه لا يمكن القول بعد إن العدوان على غزة انتهى، وأكد أن «عملية الجرف الصامد ستنتهي فقط عندما يعود الهدوء والأمن إلى سكان الجنوب. ويحظر الموافقة على وضع نعود فيه خلال فترة قصيرة إلى جولة عنف أخرى. وأي تسوية مستقبلية يجب أن تشمل تفكيك قاعدة حماس الإرهابية وسيطرة كاملة على الأموال المخصصة لترميم القطاع».

وأردف لبيد أنه «من أجل تحقيق ذلك، ندفع لعقد مؤتمر إقليمي يوفر غلافا دوليا واسعا من أجل تحقيق هذه الغايات. ومن دون عملية سياسية وغلاف دولي واسع، فإن أية محاولة للتوصل إلى ترتيبات مستحل إلى عد خلفي نحو دائرة عنف أخرى. وستجتمع الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، الشهر المقبل، وإن لم يتم تنفيذ شيء قبل ذلك فإنه سيكون لدينا مؤتمر ترميم مقابل لشيء، وهذا ما سنحصل عليه بدلا من الاستجابة لاحتياجاتنا الأمنية».

وتابع لبيد أن «مؤثرا إقليميا بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر والسلطة الفلسطينية والسعودية ودول الخليج، مع دعم الدول المانحة، بإمكانه إحداث مسار لتجريد غزة من السلاح وترميمها. والأموال التي ستساعد في الترميم ستستخدم لعودة السيطرة في القطاع إلى السلطة الفلسطينية، وبذلك يمكن ضمان الأمن لفترة طويلة لسكان غزة، وهدف هذا المؤتمر هو حل مشكلة غزة، وإن يشكل رافعة لعملية سياسية مع السلطة الفلسطينية».

مقابلة خاصة مع المراسل والمحلل السياسي في «هآرتس»

باراك رافيد لـ«المشهد الإسرائيلي»: لا توجد لدى نتنياهو خطة أو إستراتيجية للخروج من الحرب ضد غزة!

*«نتنياهو وصل إلى مرحلة ليس مستعداً فيها لدفع أي ثمن. والحد الأقصى الذي

بإمكانه أن يعطيه لا يصل إلى الحد الأدنى لما يمكن أن توافق عليه حماس»*



باراك رافيد.

الحرب، وكذلك في غزة سئمو الحرب. ونتنهاهو يأمل بأن تتوقف الحرب لعدة شهور على الأقل، وسيكون نتنهاهو مسرورا إذا حصل على وقف إطلاق نار لمدة ثلاثة أو أربعة شهور أو نصف عام، حتى جولة القتال المقبلة، لكي ينتعش مجرى هنا في المهجرين الآخرين».

(*» وذلك من دون أن يوافق على أي مطلب فلسطيني؟

رافيد: «نتنهاهو وصل إلى مرحلة ليس مستعدا فيها لدفع أي ثمن. والحد الأقصى الذي بإمكان نتنهاهو أن يعطيه لا يصل إلى الحد الأدنى لما يمكن أن توافق حماس عليه. والجميع يدرك ذلك الآن. ولذلك فإن كل هذه المفاوضات في القاهرة كان مصيرها الفشل، منذ يومها الأول».

(*» كم من الوقت بإمكان إسرائيل أن تتحمل إطلاق صواريخ من قطاع غزة، والوقوف أمام ضغوط دولية، أميركية وأوروبية، من أجل إنهاء الحرب؟

رافيد: «أعتقد أن ما يقدر نتنهاهو أن بإمكانه تحقيقه هو وقف إطلاق نار من دون اتفاق ومن دون أي شيء خطي، ويتوقف فيه كلا الجانبين عن إطلاق النار، انطلاقا من أن الجانبين يريدان إعادة تنظيم نفسيهما من جديد وإعادة شحن قواهما، خاصة وأن السكان في الجانبين قد تعبوا من الحرب. وأعتقد أن نتنهاهو يبني تقديراته على هذا الأمر. والمشكلة هي، كما تقول، أنه يصعب التصديق بأن حماس ستوقف عن إطلاق النار. ولذلك فإننا سنعود إلى ما نسميه تقطير الصواريخ وإطلاق قذائف هاون على البلدات الإسرائيلية القريبة من الشريط الحدودي، ورد فعل إسرائيل ضد خلايا تطلق الصواريخ. وعمليا، في هذه الحالة، فإننا سنعود إلى نقطة البداية نفسها، فيما كلا الجانبين تكبد خسائر فادحة، ولكننا عدنا إلى نقطة الصفر ولم يحقق أي جانب شيئا».

عبرت إسرائيل، أمس، وقبل ساعات من موعد انتهاء التهدئة، عن انعدام يقين حيال وجهة تطور الأحداث، سواء نحو العودة إلى التصعيد العسكري أو نحو تمديد التهدئة، فيما بدا أن مفاوضات القاهرة وصلت إلى طريق مسدود. وعلى أثر ذلك تناقضت المواقف في إسرائيل، وأعلن الجيش عن استعداده لاحتمال استئناف القتال بينما استبعدت الحكومة ذلك.

وحذرت قيادة الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي من أنه إلى جانب احتمال استئناف الفصائل في قطاع غزة إطلاق صواريخ، فإن حركة حماس تُعد هذه المرة «مفاجأة» لإسرائيل. ونقل موقع «اللا إلكتروني عن ضباط في الجبهة الجنوبية قولهم إنه ليس مستبعدا أن يشمل انحصار المفاوضات في القاهرة استئناف القتال، ومحاولة شن هجوم من خلال أحد الأنفاق الهجومية ضد هدف إسرائيلي. وتحدث الضباط عن احتمال استخدام طائرة بدون طيار مفخخة أو بإمكانها التقاط صور وإطلاق قذائف مضادة للمدرعات باتجاه دوريات إسرائيلية عند الشريط الحدودي.

وتوقع الضباط الإسرائيليون أن «حماس لن تتردد في استخدام إحدى منظوماتها الإستراتيجية من أجل محاولة استئناف المفاوضات، أو من أجل دهورة الواقع في قطاع غزة من خلال مواصلة المواجهة العنيفة».

وفي هذه الأثناء، رفع الجيش الإسرائيلي حالة التأهب في الجنوب مقابل القطاع، من خلال جهوزية بطاريات القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ ورفع حالة استنفار القوات عند الشريط الحدودي بين إسرائيل والقطاع.

كتب بلال ضاهر:

من المقرر أن تكون التهدئة، التي أعلن عنها رئيس الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات وقف إطلاق النار، عزام الأحمد، في القاهرة، الأربعاء الماضي، انتهت مدتها منتصف الليلة الماضية. وبدا لدى كتابة هذه السطور، أمس الاثنين، أن مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ما زالت متباعدة، ولا تمكن من التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار دائم، وربما حتى لا تمكن من تمديد التهدئة لعدة أيام أخرى.

وأعلن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاحه اجتماع حكومته، الأحد الماضي، أن «الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة يعمل منذ اليوم الأول تحت تعليمات واضحة جدا وهي عبارة عن الإصرار بحزم على الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، وفقط إذا ما تمت تلبية احتياجاتنا الأمنية، حينها سنوافق على التوصل إلى تفاهات... وإن اعتقدت حماس أنها ستخطي على خسارتها العسكرية بإججازات سياسية، فهي مخطئة. وإن اعتقدت حماس أنه من خلال مواصلة إطلاق الصواريخ بشكل متقطر ستدفعنا إلى تقديم التنازلات، فهي مخطئة. وما دام لم يعد الهدوء، ستتكبد حماس المزيد من الضربات القاسية جدا. وإن اعتقدت حماس أننا لا نستطيع تححل ذلك لفترة طويلة، فهي مخطئة».

وفي غضون ذلك، ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية، أول من أمس، أن وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، العضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، دفعت خلال الأسابيع الماضية اقتراحا يقضي بأن تنفذ إسرائيل خطوات أحادية الجانب، تحت عنوان «تسوية مقابل العالم»، ووفقا لهذا الاقتراح، فإن إسرائيل ستنفذ خطوات أحادية الجانب تشمل تسهيلات لسكان قطاع غزة، وتخطي بدعم المجتمع الدولي والدول العربية، «من دون التوقيع على اتفاق مع حركة حماس».

وكان رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، العضو في الكابينيت، طرح أفكارا مشابهة لتلك التي طرحها ليفني، يوم الجمعة الماضي.

وحول احتمالات وقف إطلاق النار أو استئناف القتال والموقف الإسرائيلي من ذلك، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المراسل والمحلل السياسي في صحيفة «هآرتس»، باراك رافيد.

(*» «المشهد الإسرائيلي»: هل يريد نتنهاهو وقف إطلاق نار في قطاع غزة لفترة طويلة، ليس وفقا لشروطه وإنما من خلال التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين؟

رافيد: «أعتقد أن ما يريده نتنهاهو بالأساس هو التوصل إلى وضع يسود فيه الهدوء. ولذلك فإنه مستعد للتوصل إلى هدوء كهذا بأي ثمن تقريبا، بما في ذلك التوصل إلى الهدوء من دون أي اتفاق وحتى من خلال العودة مرة أخرى إلى تلك المعادلة التي تقول 'الهدوء مقابل الهدوء'، أي، من جهة لا يتم إطلاق صواريخ، ومن الجهة الأخرى ألا يضطر أن يواصل الجيش الإسرائيلي العملية العسكرية في غزة. لكني لا أعتقد أنه توجد لدى نتنهاهو خطة ما أو إستراتيجية منتظمة أكثر أو واضحة أكثر من ذلك للخروج من هذه الحرب».

(*» هل واضح لإسرائيل أن حالة كهذه، أي معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، ربما لن تكون، وأنه من الجائر أن الفصائل الفلسطينية، بدون التوصل إلى اتفاق في القاهرة، قد تستأنف إطلاق الصواريخ؟

رافيد: «أعتقد أن نتنهاهو يأمل بوقف إطلاق النار، لأنه سئم من هذه

كلمة في البداية

العدوان الإسرائيلي على غزة

كجزء من «حرب دينية»!

بقلم: أنطوان شلحت

خفت الحرب الإسرائيلية العدوانية الحالية على قطاع غزة بالكثير من الوقائع التي تحيل إلى تحولات طرأت على المجتمع اليهودي في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة وانعكست بكيفية ما على تركيبة الجيش الإسرائيلي. ولصل أبرز هذه الوقائع، واقعة قيام قائد لواء «غعاتسي»، عوفر فينتر، بتوزيع «أمر قتالي» على جنود اللواء في بداية الحرب، أشار فيه من ضمن أمور أخرى إلى أن المعركة العسكرية في القطاع هي جزء من حرب دينية تهدف إلى هزم «عدو يكفر بألثة إسرائيل».

ومعروف أن جنود هذا اللواء كلفوا باستخدام «إجراء هنيبعل» في منطقة رفع في نطاق مساعي قوات الجيش الإسرائيلي لمنع اختطاف الضابط هدار غولدين، والذي تُرجم بقصف مكثف للأحياء السكنية، الأمر الذي تسبب حتى وفق المصادر الإسرائيلية مقتل ما بين ١٣٠ إلى ١٥٠ فلسطينيا بينهم الكثير من النساء والأطفال من جراء هذا القصف فقط. واستمر القصف حتى بعد إعلان الجيش مقتل غولدين، وطال مدرسة تابعة للأونروا لجأ إليها آلاف اللاجئين، مما أدى إلى مقتل عدد كبير منهم.

وتحدث سكان رفع عن وقوعهم وسط فخ من النيران حين أخذ الجيش يقصف المنازل ويهدمها على رؤوس ساكنيها من دون تمييز. وعندما حاول هؤلاء الفرار من المنازل تعرضوا للقذائف وهم في الشوارع.

وبموجب ما يؤكد أحد أساتذة العلوم السياسية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، فإن جرائم الحرب على مز التاريخ لم ترتكب بفعل أوامر دينية فقط، لكن إزالة الموانع اتمام ارتكاب هذه الجرائم يغدو أسهل عندما يتم تصوير الحرب على أنها حرب دينية ضد أناس كفار.

فضلاً عن ذلك، وفي حالة الحرب ضد غزة فإن مجزء تصويرها لا باعتبارها ناجمة عن ظروف مخصوصة وتفتيح الوصول إلى أهداف سياسية، وإنما بوصفها جزءاً من حرب دينية، يستقر في لوعي الجنود إن لم يكن في وعيهم التام أنه لا يجوز وهدم إلا من خلال تحقيق الحسم. وتبدو هذه الواقعة ملفتة في ضوء واقع ازدياد حجم انخراط أبناء تيار الصهيونية الدينية ضمن القيادات التكتيكية للجيش الإسرائيلي وصفوف الجيش عامة خلال العقدين الأخيرين.

وكان قيام إسرائيل قبل عدة أعوام بتعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاياك) من أوساط المتدينين (يورام كوهين) وقبله تعيين رئيس جديد لـ «مجلس الأمن القومي» من هذه الأوساط نفسها (يعقوب عيدرور) شكل مناسبة لجدل داخلي حول ازحام المحيط المقرب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بخصائص تعتمد القبعات الدينية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تداعيات أو مداليل سياسية باعتبار هذه الأوساط يمينية بامتياز.

وتنقسم آراء المتساجلين بين قائل إن هذا «التطور» يشي بإمكان شطط شيطان التطرّف لأن المتدينين سيسمعون أوامر حاخاميهم لا أوامر قادتهم عندما يعارض بعضها بعضاً، وبين مؤكّد أن هؤلاء سيلتزمون متطلبات وظائفهم الرسمية ويخلصون لها حتى إذا خالفت آراء الحاخامين. ويبدو هذا السجبال الذي يتوقع له أن يستمرّ مثيراً للاهتمام، خاصة في ضوء حقيقة أن وصول أشخاص متدينين إلى أرفع المناصب الأمنية في إسرائيل يعكس في العمق تحولات بنيوية أخذة في التعاطف في الأونة الأخيرة داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وتدل على أنه ماض نحو نزعات أكثر تدنياً وبالتالي أشدّ يمينية.

ووفقاً لدراسة علمية في جامعة حيفا أنجزها البروفسور أرون سوفيّر، أحد أبرز خبراء الشؤون الديمغرافية في إسرائيل، وحملت عنوان «إسرائيل ٢٠١٠ - ٢٠٣٠»: في الطريق إلى دولة دينية» فإن المتدينين اليهود سيشكلون أغلبية بين السكان في إسرائيل في العام ٢٠٣٠ بما من شأنه أن يؤدي إلى واحد من ثلاثة احتمالات: أولاً، أن تنجح الأغلبية العلمانية في إقامة تحالف يدعم ثورة علمانية في جميع المجالات؛ ثانياً، أن تتحوّل إسرائيل إلى دولة تشمل مجتمعاً دينياً وحريدياً مترمّماً يزداد باستمرار ويقترب ذلك باتساع حجم الفقر، وستكون هناك أقلية علمانية تقبل بنمط حياة دينية وبسلطة دينية؛ ثالثاً، قيام القيادة الدينية بدفع شعب إسرائيل نحو ضم الضفة الغربية ما سيتسبب باستمرار ضعف الديمقراطية أمام قوى معادية لها، وتوقف الكنيست عن أداء دوره، وازدياد الفوضى لدرجة تحوّلها إلى أمر مألوف.

ولئن كان من المبالغة توقع أن تؤدي هذه التحولات على المدى البعيد إلى خلخلة ثوابت الفكر الصهيوني الجامع، إلا إنه يمكن تكهن أن تفجّر عاجلاً أم أجلاً معارك ضارية على جوهر النظام الإسرائيلي وبالتالي على هوية الدولة مع ما يستتزم ذلك من حراك في شأن تدبّر الاختلاف الأيديولوجي، ولا شك في أن الوضع عندئذ سيكون مختلفاً كلياً على الصعيدين الداخلي والخارجي في إسرائيل وللذين يتضافران في واقع هذا الكيان وتاريخه مثل توأمين سياميين.

على صعيد آخر، تشير عدة أبحاث نُشرت في إسرائيل مؤخراً إلى أن الجماعة السمساة «شبيبة التلال» التابعة لتيار الصهيونية الدينية تشكلت الجيل أو الرعيل الثاني من المستوطنين في الضفة الغربية، لكن سلوكها وتوجهاتها الفكرية مغايرة بصورة جوهرية عن التوجهات الفكرية لآبائها الذين أسسوا منظمة «غوش إيمونيم».

ويضيف بعض هذه الأبحاث أن أفراد هذه المجموعة يسعون إلى الانفصال عن الأجهزة التربوية القائمة والاعتزال في قمم تلال فارغة في الضفة الغربية، ولا يقبلون بسلطة الدولة ويتمسكون بأفكار غيبية متطرّفة.

وهذه التوجهات داخل التيارات اليهودية الأرثوذكسية عامة والصهيونية الدينية خاصة هي أرض خصبة لنشاط «حركات جبل الهيكل» التي تعمل على إعادة بناء «الهيكل» في الحرم القدسي الشريف. ويوجه معظمهم انتقادات شديدة إلى أداء «مجلس المستوطنات» والحاخامين في أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥، ويؤكدون أنهم فقدوا الثقة بهم، في موازاة ذلك تشير نتائج أحد هذه الأبحاث إلى توجيه «شبيبة التلال» انتقادات شديدة للمؤسسات القانونية والسلطوية من جهة، وإلى تفصيلها تعليمات الحاخامين المعطرفين من جهة أخرى، وبالتالي بإمكان الافتراض أنه تجري بين مجموعة معينة منها عملية انتقال من التعامل الرسمي مع الدولة ومؤسساتها إلى التعامل الديني الصرف، وعملية تفضيل الحكم الديني الثيوقراطي على الحكم الديمقراطي. ولهذا المعطى أهمية بالغة في ضوء حقيقة أن الصهيونية الدينية رفعت راية الدمج بين الدين والدولة، وتجمع هذه الأبحاث على أن خطة الانفصال المذكورة والتي طرحت بقوة المعضلة التي تنشأ عندما يعارض القانون المدني مع القانون الديني، جعلت جزءاً من أبناء «شبيبة التلال» يرى في السلطة الدينية أنها أعلى من السلطة القانونية الدنيوية.



جرائم حرب إسرائيلية في غزة

بقلم: يوفال شتاني وعميحاي كوهين (*)

ثمة من يعتقد بأن جزءاً من الإدعاءات والمزاعم القائلة إن إسرائيل انتهكت قوانين وقواعد الحرب خلال عملية «الجرف الصامد» (العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة) يشوبه قدر كبير من الميول اللاسامية، ولكن مع ذلك يمكن الافتراض أن جزءاً من هذه الادعاءات على الأقل يستند إلى مخاوف حقيقية. فالأعداد الكبيرة للمدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا خلال العملية، والدمار الواسع والأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنازل والمباني والممتلكات قرر غزة. كل ذلك يؤثر تسالوآت وشكوكا حول ما إذا كانت الأعمال التي قامت بها دولة إسرائيل تتلاءم مع أحكام وقواعد القانون الدولي الملائمة في أوقات الحرب. وقد أعربت محافل عديدة (منظمات حقوقية، أطباء، زعماء ومسؤولون حكوميون وغير حكوميين في الكثير من الدول) عن اعتقادها بأن الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، تثير شبهات بوقوع خروقات وانتهاكات لقواعد وأحكام الحرب، كما أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرر تشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني في العملية العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في ١٣ حزيران الماضي (عملية «الجرف الصامد»). فما هي الطريقة الأسلم لمواجهة هذه الادعاءات والتساؤلات؟

تقتضي مبادئ القانون الدولي أن تتولى التحقيق في الانتهاكات المحتملة لقوانين الحرب هيئة مستقلة ووزيرة وأن يكون التحقيق سريعاً وشفافاً ونابحاً، بحيث يجري بصورة مهنية، وبنفيضي في الحالات الموجبة إلى تقديم الضالعين في الانتهاكات إلى العدالة والمحاكمة. فمن هي الهيئة التي يمكنها إجراء مثل هذا التحقيق؟

التحقيق العسكري الداخلي كخيار أمثل
إن فحصاً (أو تحقيقاً) داخلياً يجريه الجيش الإسرائيلي هو الخيار الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل. ووفقاً لموقف إسرائيل التقليدي فإن التحقيقات العسكرية (الداخلية) تلبى متطلبات القانون الدولي بشأن التحقيق في شبهات بوقوع انتهاكات للقانون، وبالتالي لا حاجة لأي إشراف خارجي على التحقيقات العسكرية داخل الجيش، وبما لا شك فيه أن جهاز التحقيقات العسكرية له دور مهم في التحقيق في شبهات بوقوع انتهاكات لقواعد الحرب. مع ذلك لا بد من أن تؤخذ في الحسبان إشكاليات الاعتماد بشكل حصري على تحقيق داخلي تجريه النيابة العسكرية أو الشرطة العسكرية، وذلك:

أولاً- هناك خشية من أن يؤدي الميل التقليدي لدى النيابة العسكرية نحو الإقلال من الإيعاز للشرطة العسكرية بفتح تحقيقات، خاصة ضد مستويات عليا في الجيش، إلى عدم النظر إلى التحقيق العسكري كتحقيق نزيه ونابح. صحيح أنه طرأ بعد عملية «الرمصاص المصوب» (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تغيير معين في هذا الميل، إذ فتحت الشرطة العسكرية- ربما في أعقاب الضغوط الدولية الشديدة التي مورست على إسرائيل- عشرات التحقيقات، وقدمت لوائح اتهام واديين عدد من الجنود، كما أجريت بعض التغييرات في سياسة العملية العسكرية (مثل التوقف عن استخدام القنابل الفوسفورية في مناطق مأهولة بالمدنيين). مع ذلك فقد اقتصرت المحاكمات على عسكريين من ذوي الرتب الصغيرة نسبياً، وعلى مخالفات بسيطة نسبياً. وعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات انتهى ملف التحقيق في استخدام قنابل فوسفورية بتوجيه توبيخ لقائد كتيبة وقائد لواء. وفي حالة أخرى- التحقيق الذي فتح ضد قائد لواء «غفعاتي» إيلان مالكا بشأن التسبب بموت أفراد عائلة (عائلة السموني) بأكملها في غزة- قرر المدعي العسكري الرئيسي إشكاليات التحقيق دون توجيه لائحة اتهام (توصل المدعي العسكري إلى استنتاج بأن قائد اللواء تصرف في نطاق «تحكيم العقل»). في المحصلة فإن عدداً قليلاً من التحقيقات العسكرية (الداخلية) التي أجريت في أعقاب عملية «الرمصاص المصوب»، آل إلى اتخاذ إجراءات قانونية جنائية، انتهت بعدد ضئيل من الإدانات، غالبيتها ضد جنود برتب صغيرة، أدبونا بارتكاب مخالفات بسيطة نسبياً.

عند مقارنة هذه النتيجة بالعدد الكبير من الإدعاءات التي اتهمت الجيش الإسرائيلي بارتكاب انتهاكات خطيرة لقوانين وقواعد الحرب، والقانون الدولي الإنساني أثناء

عملية «الرماص المصوب»، وإذا ما أخذنا في الحسبان الإشكالية الكامنة في تولي الجيش مسؤولية التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها هو نفسه، عندئذ يغدو من المفهوم لماذا يتساءل الكثيرون بشأن ملائمة آلية التحقيق العسكرية الإسرائيلية (التحقيق الداخلي) لمتطلبات وأحكام القانون الدولي في مجال التحقيقات. ثانياً- لم يستكمل الجيش الإسرائيلي حتى الآن تنفيذ توصيات تقرير «لجنة تيركل» المتعلقة بتطوير وتوسيع صلاحيات جهاز التحقيقات العسكرية، وكانت لجنة حكومية برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد يعقوب تيركل، والتي ضمت في عضويتها رجال قانون وعسكريين وسياسيين من إسرائيل والخارج، قد أعدت في العام ٢٠١٢ تقريراً بشأن ملاءمة أسلوب التحقيقات المتبع في إسرائيل، في الشبهات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لقواعد الحرب، لأحكام ومتطلبات القانون الدولي. وقد تضمن التقرير سلسلة من التوصيات وفي صلبها التأكيد على ضرورة تعزيز وزيادة استقلالية وشفافية وجدوى نجاعة مثل هذه التحقيقات، وبعد تسوييف ومماطلة، تم تشكيل طاقم حكومي كلف بمتابعة تنفيذ التوصيات غير أن هذا الطاقم لم يفرغ بعد من عمله، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً من هذه التوصيات ظل حبراً على ورق. مع ذلك تبذل جهود حقيقية لتقصي الأحداث بصورة مستقلة وسريعة من قبل طاقم تابع لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، كذلك تحدثت تقارير صحافية عن تشكيل طاقم خاص همته الإشراف على عمليات التحقيق العسكرية الداخلية.

كل هذه تطورات إيجابية بلا شك، إلا أنه لا يمكن لها أن تخفي الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن تقرير «لجنة تيركل» لم ينفذ حتى الآن نصاً وروحاً. وعلى سبيل المثال فإن مشكلة استقلالية المدعي العسكري الرئيسي ما زالت قائمة، إذ أن المدعي العسكري الحالي عين بالطريقة القديمة (من قبل رئيس هيئة الأركان وزير الدفاع) وقد رقي إلى رتبة لواء أثناء خدمته في هذا المنصب، فضلاً عن أن التوصية الداعية إلى تقوية وتعزيز مكانته، لم تنفذ حتى الآن. إلى ذلك، هناك العديد من التوصيات المهمة في تقرير «لجنة تيركل»، كتلك المتعلقة بألية تحري القواقع، وألية الإشراف العدني في مكتب المستشار القانوني للحكومة على التحقيقات لم تجد طريقها بعد إلى التنفيذ الكامل والمنظم. ومن هنا فإنه سيكون من الصعب جداً الدفاع عن تحقيقات النيابة العسكرية والشرطة العسكرية، حتى وإن جرت دون أن تشوبها أية شائبة، وذلك في ضوء حقيقة أن تقرير تيركل أكد على أنها تحتاج إلى تحسين، وقدم توصيات معينة في هذا الخصوص، لم تنفذ حتى الآن. أخيراً- وربما الأهم من كل ما ذكر، أن حجم القتل والدمار والأضرار في قطاع غزة، الذي يشاهد على شاشات التلفزة وشبكة الانترنت في العالم، يظهر جلياً للجميع، في المقابل

فإن تحقيقاً عسكرياً داخلياً يجريه الجيش الإسرائيلي - ولا سيما تحقيقات من النوع الذي يتفحص التناسب بين الاحتياجات التنفيذية للقوات المقاتلة وبين حجم الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين- لا يمكن أن يكون شفافاً وجلياً للناس. فالشفافية الكاملة لا تتحقق سوى بواسطة مشاركة مدنية تصاحب التحقيق العسكري.

في ضوء ذلك، فإننا ننظر بإيجابية لتشكيل الطاقم الحكومي الخاص الذي أقيم للمراقبة ومتابعة تحقيقات الجيش. مع ذلك فإن من المعلوم أن هدف هذا الطاقم- كما أشارت له وسائل الإعلام- هو حماية إسرائيل من هجمة قانونية في المحافل الدولية. فالقانون الدولي يطرح، وفقاً لهذا التوجه، كإداة في المعركة ضد إسرائيل، وليس كمنظومة قواعد ينبغي صونها والمحافظة عليها انطلاقاً من دوافع مبدئية مرتبطة بسلطة القانون.

خيار التحقيق الدولي

في مقابل خيار التحقيق العسكري الذي تفضله السلطات في إسرائيل، يطرح المجتمع الدولي خيار التحقيق الأمي. وقد قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات المحتملة لقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني في العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة. ووفقاً لتقارير صحافية، فإن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، يدرس بصورة جادة الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، كما أعلنت العديد من دول العالم أنها ترى أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب.

إن التحقيق الدولي هو الخيار الأسوأ، على الأرجح، من وجهة نظر إسرائيل، وذلك في ضوء المخاوف المفهومة من الاضطرار إلى إطلاع جهات أجنبية على معلومات أمنية حساسة وظهور ميول سياسية منازرة في عمل أجهزة وهيئات التحقيق الدولية. وفي كل ما يتعلق بتحقيق تجريه محكمة الجنايات الدولية، فإن مثل هذه الميول يمكن أن تظهر في الاتجاهين، كما أن للأمر وجهين، إذ يمكن، من جهة، أن تستفيد إسرائيل من إجراء (قانوني) يؤدي إلى محاكمة زعامة حركة «حماس» بتهمة إتياع سياسة مس متعده بالمدنيين الإسرائيليين وتعريض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر بشكل متعمد. من جهة أخرى، ومع أنه لا يوجد أساس للافتراض بأن محكمة الجنايات الدولية معادية لدولة إسرائيل، هناك فرصة أو احتمال حقيقي في أن تجري المحكمة تحقيقاً جنائياً ضد مسؤولين إسرائيليين كباراً، وأن تتوصل إلى استنتاج بوجود أدلة كافية لمحاكمتهم. بالإضافة إلى هذه المخاطر، هناك بعد آخر مرتبط بالنظورات في مجال القانون الدولي، ينبغي أخذه في الحسبان. فقد بدأ يتضح في السنوات الأخيرة أن مفهوم القانون الدولي الذي يسري مفعوله في زمن الحرب، أخذ يتغير، وأنه عفا

الزمن على الفرضية التي وجهت صانعي السياسة على امتداد سنوات طوال، والقائلة بأن المنظمة الإرهابية أو الجيش الذي يعمل داخل جمعات سكنية مدنية، سيحاول تجنب تعريض حياة هؤلاء السكان المدنيين للخطر. وقد اعتقد معظم رجال القانون الدوليين حتى فترة قريبة أن مبدأ التناسب يتيح للجيش المهاجم إيقاع إصابات وخسائر في صفوف عدد كبير من المدنيين طالما أنه لا يقصد المس بهم. صحيح أن المس بعدد مبالغ فيه من المدنيين قياساً بالهدف العسكري، يعتبر غير جائز، ولكن مفهوم «مبالغ فيه» كان ضابطاً حد أنه أتاح للجيش المهاجم المس غير المقصود بعدد كبير نسبياً من السكان المدنيين. وطالما كان الجيش المهاجم يحاول الإقلال من المس المدنيين، وطالما كان الحديث يتعلق بعدو يستخدم المدنيين بصورة منجحية كدروع بشرية، طالما كانت المرونة المتاحة للجيش المهاجم كبيرة نسبياً. أما الآن فيمكن ملاحظة أن تغييراً ملموساً قد طرأ على هذا المفهم، ولكن هذا الادعاء ما زال يرد بتردد على لسان جزء من خبراء القانون، ودون الهزم بأن ذلك هو ما ينص عليه فعلاً القانون الدولي. في المقابل هناك خبراء كثيرون يقولون إنه إذا كان القانون الدولي يميز المس على نطاق واسع بالمدنيين، فإنه - أي القانون - يغدو عديم القيمة. وتبين تجربة الماضي أن إدعاءات وطروحات من هذا النوع، في القانون الدولي، سرعان ما تتحول بسهولة كبيرة نسبياً إلى إدعاء يقول «هذه الأمور محظورة بموجب القانون الدولي».

وفي اعتقادنا هناك احتمال لا يستهان به في أن تتوصل لجنة تحقيق دولية إلى استنتاجات قانونية تدعم هذا الاتجاه نحو تطور القوانين بشكل يقيد ويحد أكثر من حرية عمل إسرائيل في نزاعها المقبل مع جيرانها. هذا الأمر من شأنه أن يلقى عبئاً قانونياً جسيماً أكثر على إسرائيل في كل ما يتعلق بضرورة تقليص الخسائر في صفوف السكان المدنيين غير الضالعين في العنف.
المدنيين غير الضالعين في العنف.
في ضوء ما تقدم، ثمة سبب مزدوج لتفادي إمكانية التحقيق الدولي. أولاً، هناك خشية كبيرة من أن تؤدي تحقيقات دولية إلى خضوع جنود وقادة عسكريين وسياسيين إسرائيليين لإجراءات قضائية جنائية دولية، وثنانياً، من شأن التحقيقات الدولية أن تعزز اتجاهات قانونية قائمة، تقيد أنشطة وعمليات إسرائيل في المستقبل.

لجنة تحقيق

إسرائيلية مستقلة

يقر القانون الدولي بغيار التحقيق الوطني ك «عائق» لتفادي التحقيق الدولي، على أن يلتزم التحقيق الداخلي بشروط الاستقلالية والسرعة والشفافية والنزاهة والنجاعة. وكما قلنا سابقاً، فإن من الصعب، في ظل الوضع الحالي،

رؤية خبيرين إسرائيلييين في القانون:

إسرائيل والبدائل المتاحة لتفادي تحقيق دولي في الاتهامات حول انتهاك الجيش الإسرائيلي لقوانين وقواعد الحرب خلال العدوان الأخير على غزة

3

الثلاثاء ١٩/٨/٢٠١٤م الموافق ٢٣ شوال ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٩ السنة الثانية عشرة



الاعتقاد بأن تحقيقاً داخلياً يجريه الجيش الإسرائيلي دون أي إشراف أو مراقبة خارجية مستقلة، سيحظى بمثل هذه الثقة من جانب المجتمع الدولي، بما يؤدي إلى إزالة الخشية من تحقيق دولي، لذلك يتعين على دولة إسرائيل إنشاء جهاز تحقيق أو على الأقل آلية إشراف على التحقيق تضمن وتلبى شروط الاستقلالية والشفافية والسرعة والنجاعة المطلوبة.

وفقاً لبحث أعدته دانا بلاندر في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فقد جرى بصورة تقليدية تعيين لجان التحقيق الحكومية، أو شبههاتها، من أجل مواجهة ضغوط سياسية داخلية في مواضيع وقضايا مختلفة. وقد تناولت هذه اللجان أيضاً في الآونة الأخيرة من الحالات مسألت انتهاك القانون في التعامل مع العدو، كما حصل في لجنة التحقيق في (مجزرة) صبرا وشاتيلا، ولجنة لانسداو للتحقيق في أساليب التعذيب التي اتبعتها جهاز الأمن العام الإسرائيلي («الشاباك»)، ولجنة التحقيق في مجزرة الحرم الإبراهيمي، في الخليل (التي ارتكبتها باروخ غولدشتاين في العام ١٩٩٤)، وكذلك في عمل لجنة فينوغراد للتحقيق في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦).

وكانت لجنة تيركل، التي رفضت الطرح القائل بضرورة إقامة مؤسسة مدنية مستقلة دائمة للإشراف على التحقيقات الداخلية للجيش الإسرائيلي، قد أقرت في الوقت ذاته بأنه في الحالات التي تكون فيها الادعاءات موجهة ضد المستوى المدني، فإن آلية التحقيق الأسلم لمواجهة هذه الادعاءات والتحقيق فيها هي لجنة تحقيق مدنية مستقلة وفعالة، تعمل في إطار جداول زمنية واضحة. ومن الملاحظ أن الادعاءات التي تطرح ضد دولة إسرائيل فيما يتعلق بوقوع انتهاكات للقانون الدولي خلال عملية «الجرف الصامد»، لا تقتصر فقط على إخطاء موضعية تتعلق بطريقة «تحكيم العقل» من جانب القادة العسكريين في الميدان، فالادعاءات ضد استخدام «إجراء هينبعل» في منطقة رفح، في نطاق مساعي قوات الجيش الإسرائيلي لمنع اختطاف الضابط هدار غولدين، أو حول إطلاق قذائف على مناطق توجد فيها منشآت ومبان تابعة للأمم المتحدة، ليست موجهة على سبيل المثال ضد المدنيين فقط، وإنما أيضاً ضد من أعطى موافقة مبدئية على مثل هذه الإجراءات، وبمقدار ما تكون المسؤولية في هذه الحالات واسعة أكثر، بمقدار ما يكون هناك مبرر أكبر لتشكيل لجنة تحقيق خارجية (غير عسكرية) مستقلة.

فضلاً عن ذلك، في ضوء العدد الكبير للقتلى والجرحى في الجانب الفلسطيني، والخلاف بشأن هوية هؤلاء (مقاتلين أم مدنيين)، وعدد الحالات (الانتهاكات) الكبير التي أثّرت إدعاءات بشأنها، ومن ضمن ذلك من جانب السكرتير العام للأمم المتحدة والرئيس الأميركي (خاصة الحالات المتعلقة بقصف مؤسسات ومدارس تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة)، يبدو لنا أن مبرر تشكيل لجنة تحقيق خارجية ومستقلة، قد ازداد، وهنا لا بد من التأكيد أن الأمر لا يستوجب بالضرورة إقامة لجنة تحقيق رسمية، فالقانون الدولي لا يكثر بمسألة تصنيف لجنة التحقيق وفقاً للقانون الداخلي (المحلي)، وفي اعتقادنا فإن تشكيل لجنة تحقيق مهنية تتمتع باستقلالية سواء عن المؤسسة العسكرية القائمة أو عن المستويات السياسية الضالعة في العملية (عملية «الجرف الصامد») سيكون كافياً وملياً للفرض.

إن إحدى الطرق التي يمكن إتباعها في هذا الصدد هي استخدام نموذج لجنة تيركل ذاته. ويمكن لهذا النموذج المختلط الذي انضم فيه إلى لجنة الفحص الإسرائيلية التي يترأسها قاض متقاعد أشخاص من الخارج، أن يستجيب لمطلب المشاركة الدولية في التحقيق، وأن يلبى في الوقت ذاته مطلب الشفافية اللازمة. هذه الطريقة ليست شرعية الوحيدة لضمان حصول آلية تحقيق داخلية على عملية دولية، غير أننا نعتقد أن العبدأ الذي يقف خلفها يجب أن يوجه صانعي القرار في إسرائيل. إن لجنة فحص مستقلة توفر لجهاز التحقيق العسكري الشفافية والرقابة الملائمين، هي الطريقة الأسلم لتقصي الأسئلة والادعاءات القانونية التي أثّرت خلال عملية «الجرف الصامد»، ولمحاولة مواجهة المساعي الرامية لإجراء تحقيق دولي في الأحداث.

^[1] خبيران قانونيان في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» القدس، هذا المقال ظهر حديثاً في الموقع الإلكتروني للمعهد - ترجمة خاصة،

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

قطاع السياحة يطالب بتعويضات بقيمة ٢١٧ مليون دولار

طالبت وزارة السياحة الإسرائيلية حكومتها بتخصيم تعويضات لقطاع السياحة بما يعادل ٢١٧ مليون دولار، جراء العدوان على قطاع غزة، إذ كان هذا القطاع من أبرز القطاعات التي تكبدت خسائر كبيرة، وبات قلق على مصير آلاف العاملين في هذا القطاع بفصلهم من العمل في أوج موسم السياحة، إذ قال تقرير آخر إن السياحة تراجعت في شهر تموز الماضي بنسبة ٢١٪.

وقالت وزارة السياحة في تقرير أعده طاقم مختصين من عدة وزارات، إن الضرر في قطاع السياحة كان في جميع أنحاء البلاد، ولهذا لا يمكن حصر التعويضات له في المنطقة التي تعرضت مباشرة لقصف القذائف الصاروخية، وإنما لمختلف أنحاء البلاد، كما طالبت الوزارة بأن يكون دفع التعويضات لقطاع السياحة مشروطا في عدد من جوانبه بعدم فصل عاملين منه. وقالت معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن عدد السياح القادمين إلى إسرائيل شهد في شهر تموز الماضي تراجعا حادا بنسبة ٢١٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وبلغ عددهم ١٩٤ ألفا، كما أن الدخول من غير السياح، بمعنى إسرائيليين عائدین، أو لأغراض عمل، شهد تراجعا بنسبة ٥٢٪، وبلغ عددهم ٢٤ ألفا مقابل ٥٠ ألفا في الشهر ذاته من العام الماضي.

وجاء في التقرير ذاته أن التراجع الحاد كان انعكاسا مباشرا للعدوان على غزة، إذ أن الأسبوع الأول من شهر تموز سجل ارتفاعا بنسبة ٢٦٪ في عدد السياح، ولكن ما أن بدأ الاجتياح البري، حتى بدأ الغاء الرحلات الجوية، ومن ثم إلغاء الحجوزات، وبحسب مكتب الإحصاء، فإن معطيات شهر تموز جاءت بعد ستة أشهر شهدت مؤشرا لارتفاع السياحة في العام الجاري. ويبلغ معدل السياحة الاجمالية إلى إسرائيل في السنوات الخمس الماضية نحو ٢ر٣ مليون سائح، من بينهم نحو ٥٥٠ ألفا سياحة ليوم واحد، و٢ر٨ مليون سائح، نحو نصف مليون منهم بالمعدل ياتون لزيارة أقارب وبيبيتون في بيوتهم.

تراجع الصادرات الإسرائيلية في الربع الثاني من العام الجاري

قال تقرير لمعهد الصادرات الإسرائيلي إن الصادرات الإسرائيلية تراجعت في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٧٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٣، وبلغ حجمها الإجمالي ١٣ر٦ مليار دولار، مقابل ١٤ر٦ مليار دولار في العام الماضي، وكان التراجع في الصادرات الزراعية بنسبة ٩٪، وبلغ حجمها ٣١٥ مليون دولار، بينما بلغت نسبة التراجع في الصادرات الصناعية ٤٪، وبلغت ١١٢ مليار دولار، أما صادرات المجوهرات فقد تراجعت بنسبة ١٦٪، وبلغ حجمها الإجمالي ٢ر١ مليار دولار.

ويقول تقرير المعهد إن التراجع الأبرز في الصادرات الإسرائيلية كان في قطاع المواد والصناعات الكيماوية، إذ هبطت الصادرات بنسبة ١٣٪، وبلغ حجمها الإجمالي ٢ر٨ مليار دولار، مقابل ٣ر٢٢ مليار دولار في الربع الثاني من العام الماضي، وفي المقابل فقد سجلت صادرات الأدوية ارتفاعا بنسبة ١٠٪، وبلغ حجمها الإجمالي ١ر٦ مليار دولار.

وبحسب تقرير المعهد، فإن الصادرات الإسرائيلية سجلت تراجعا في جميع الفئات، باستثناء الاتحاد الأوروبي، كما طال التراجع الولايات المتحدة الأميركية، قرابة ٢٢٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، وكان التراجع الأبرز في الصادرات إلى الولايات المتحدة في قطاع المواد والصناعات الكيماوية، التي تشكل ٣٥٪ من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة.

في المقابل، فقد سجلت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بنسبة ٢٪، وشكلت الصادرات إلى أوروبا ما نسبته ٣٣٪ من إجمالي صادرات الربع الثاني (٣ر٨ مليار دولار)، وحسب معطيات السنوات الأخيرة، فإن نسبة ما يستورده الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية تتراوح ما بين ٤٥٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي الصادرات.

تراجع ملحوظ في نسبة قراء الصحف

أظهر استطلاع نصف سنوي دوري في إسرائيل تراجع ملحوظا في نسبة قراء الصحف اليومية، إذ تبين أن نسبة من تابعوا صحفا يومية في النصف الأول من العام الجاري كانت ٦٠٪، مقابل ما يزيد عن ٦٢٪ في نفس الفترة من العام الماضي، لكن التراجع الأكبر كان في مباع الصحف اليومية في نهاية الأسبوع، إذ بلغت نسبة القراءة ٥٨٫٧٪ في النصف الأول من هذا العام، مقابل ٦٢٫٣٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب الاستطلاع، فإن التراجع كان بالذات في الصحف التي تباع، في حين حافظت الصحف المجانية على نسبتها. ويبدو جدل في إسرائيل في السنوات الأربع الأخيرة، حول مصداقية هذا الاستطلاع الدوري، الذي يشكل مقياسا لى قرار الشركات المعلنه، في شكل توزيع ميزانيات إعلاناتها. وتقول الصحف اليومية المباعه، وخاصة الكبرى من بينها «يديעות أحرونوت»، إن هذا الاستطلاع ليس متساويا، لأنه يوازى بين الصحف المباعه والمجانية. وقالت تقديرات نشرت قبل فترة إن صحيفة «إسرائيل هيوم» المجانية والأكبر، التي تبلغ نسبة قرائها نحو ٢٧٪، ستهبط إلى حدود ٥٪ فيما لو تقرر بيع نسخها.

وقال تقرير آخر إن التراجع في ميزانيات الإعلانات في الصحف المطبوعة في العام الجاري بلغ ٣٧٪، ما يشكل ضربة كبيرة جدا لهذه الصحف، وانعكس الأمر في تقليص صفحات الصحف، ودمج ملاحق فيها.

وقال الاستطلاع إن نسبة قراء صحيفة «يديעות أحرونوت» هبطت من ٣٨٫٥٪ في النصف الأول من العام الماضي إلى ٣٤٫٥٪ في النصف الأول من العام الجاري.

«الجيش يسعى الى تضخيم كلفة الحرب ويطالب بزيادة ميزانيته في العامين الجاري والمقبل معا بما يعادل ٣ر٢ مليار دولار «وزارة المالية تقول إن الكلفة العسكرية أقل من نصف المطلوب «وزارة المالية حولت لوزارة الدفاع خلال تسعة أشهر أكثر من ملياري دولار، زيادة على الميزانية القائمة «التجربة علمت أنه في نهاية المطاف يحصل الجيش على كل ما يطلبه ولو بالتقسيط» تصدرت الصحف وسوائل الإعلام الإسرائيلية، خاصة الاقتصادية منها، في الأسبوعين الأخيرين، عناوين صارخة تحمل أرقاما ضخمة عن كلفة العدوان على قطاع غزة، وأخرى تتحدث عن خسائر الاقتصاد الكلية، وفي كلها تضارب واضح في المعطيات، إذ علمت التجربة أن حجم التكلفة والخسائر لا يمكن أن يتبين إلا بعد مرور عدة أشهر، وبعد عمليات توازن في النشاط الاقتصادي، بين فترة العدوان والفترة التي تليها، ولكن الجيش يسعى إلى استثمار الحرب لغير جدل دائم منذ سنوات في إسرائيل حول ميزانيته، وبالأساس حول كلفة الرواتب والامتيازات المالية للجنود النظاميين وسلك الضباط، بما في ذلك رواتب التقاعد الضخمة.

وتقول آخر التقارير التي صدرت في نهاية الأسبوع الماضي إن الجيش يطلب حاليا بما يعادل ٣ر٢ مليار دولار، لتغطية كلفة العدوان على غزة، واستعادة الال احتياطي من الأسلحة والذخيرة. ودعا لهذه المطالب راح

الجيش، ولأول مرة، ينشر معطيات «دقيقة»، حول ما استهلكه من أسلحة وذخيرة، واحتياجاته اللوجستية من نقل ووقود، وحتى طعام للجنود، إضافة إلى كلفات أخرى، وكان واضحا أن هذا الاستعراض غير المسبوق، يصب في مساعي الجيش لزيادة ميزانيته السنوية، التي يصل أساسها الى نحو ١٦ مليار دولار، يضاف إليها ما يزيد عن ٣ مليارات دولار، هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل.

إلا أن المسؤولين في وزارة المالية، أعلنوا أن ليس بإمكان ميزانية العام المقبلة أن تشمل زيادة ضخمة بهذا الحجم للجيش، وقالوا إن الميزانية لا تستطيع ضمان حتى نصف ما يطلبه الجيش كزيادة على الميزانية، كما أن وزارة المالية تقدر أن الكلفة العسكرية الحقيقية للعدوان على غزة هي بالكاد نصف تقديرات الجيش.

وكان مشروع الميزانية العامة للعام المقبل قد تضمن اقتراحا بأن تكون الميزانية الأساسية لوزارة الدفاع، التي تصرف ميزانية الجيش، نحو ٥٣ مليار شيكل، وهي ما يعادل ١٥ر٨ مليار دولار، لكن في السنوات الأخيرة، لم تهبط ميزانية الجيش الأساسية عن ١٦ مليار دولار، ويضاف إليها سنويا ما بين مليار الى ملياري دولار، زيادة يتلقاها الجيش خلال السنة، من الميزانية الاحتياطية، ومن ميزانيات فائضة من مختلف الوزارات.

إعداد: برهوم جرابسي

«حرب» تقديرات التكلفة تلي الحرب على غزة!

فقد قال تقرير صدر في نهاية الأسبوع الماضي، أن الجيش تلقى منذ الشهر الأخير من العام الماضي وحتى منتصف الشهر الجاري، أب، حوالي ٧ مليارات شيكل، ما يعادل أكثر من ملياري دولار، والغالبية الساحقة جدا من هذه الزيادة، ليست مرتبطة بالعدوان على غزة، كذلك فإن هذه الميزانية لا تشمل ٣ مليارات دولار دعما عسكريا من الولايات المتحدة.

وبدأت أحاديث في أروقة الحكومة ووزارة المالية حول شكل تغطية كلفة الحرب، فالمسؤولون في وزارة المالية يرفضون رفع ضرائب، ولكن منهم من يدعو إلى إجراء تقليص في الميزانية العامة بنسبة ١٪ وحتى ٢٪، من أجل زيادة ميزانية الجيش، وفي المقابل يدعو خبراء اقتصاديون إلى إلغاء مخطط وزير المالية يائير لبيد، القاضي بإعفاء الأزواج الذين يشترتون بيتهم الأول في بنايات سكنية، من ضريبة الشراء التي تصل الى ١٨٪، وهو ما سيكلف الخزينة العامة نحو ٨٠٠ مليون دولار، إلا أن لبيد يعتبر هذا المشروع إنجازا شخصيا له، للشرائح الوسطى.

ومن المفترض أن تبت الحكومة حتى نهاية الشهر الجاري في الإطار العام والخطوط العريضة لميزانية العام المقبل ٢٠١٥، تمهيدا لإقرارها كليا حتى نهاية تشرين الأول المقبل، وعرضها على الكنيست ليشرع في بحثها وإقرارها في غضون شهرين.

بحث وزارة الصحة: الجهاز الصحي في إسرائيل الأكثر اكتظاظا بين دول OECD

***عدد الأسرة في مستشفيات إسرائيل هو الأدنى مقارنة بعدد السكان، ونسبة إشغال الأسرة هو الأعلى، كما أن معدل مكوث المرضى في**

المستشفيات هو الأدنى *حصة الحكومة في تمويل جهاز الصحة هي الأدنى من بين دول OECD *رغم كل هذا فإن إسرائيل متقدمة في معدّل الأعمار*

الأدوية، وهذه الظاهرة زادت من حصة صرف المواطن على القضايا الصحية، وهي أعلى من مستوى الصرف في الدول المتطورة.

معدّل الأعمار

رغم كل ما تقدم، إلا أن معدل الأعمار في إسرائيل أعلى من المعدل القائم في دول OECD، وبشكل خاص بين الرجال، إذ أن معدل أعمار الرجال بات يلامس ٨٠ عاما، وهو ٧٩ر٩ عام، مقابل ٧٧ر٥٧ عام في دول OECD، وبذلك تحل إسرائيل ثالثة بين ٣٤ دولة أعضاء في OECD. ويبلغ معدل أعمار النساء في إسرائيل ٨٣ر٦ عام، مقابل ٨٢ر٢ عام في دول OECD، ما يضعها في المرتبة ١١ في دول تلك المنطة.

يذكر هنا أن معدل الأعمار ليس متساويا في إسرائيل، إذ أن معدل الأعمار بين العرب واليهود يصل إلى فارق عايمين بين النساء لصالح النساء اليهوديات، وحتى ثلاث سنوات بين الرجال لصالح الرجال اليهود، ويتدنّى معدل الأعمار بشكل خاص بين العرب في صحراء النقب، حيث يقطن نحو ٢٠٠ ألف عربي، وهم يشكلون ١٨٪ من المواطنين العرب في إسرائيل.

كذلك فإن معدل وفيات الأطفال الرضع في إسرائيل أقل من المعدل القائم في OECD، إذ تصل النسبة إلى وفاة ٣ر٦ طفل من أصل كل ألف طفل يولد حيا، مقابل معدل ٤ أطفال من بين كل ألف طفل في دول OECD. ولكن أيضا هنا، ما يزيد من معدل الوفيات بين الأطفال في إسرائيل، هو ارتفاع معدل وفيات الأطفال العرب في صحراء النقب، حيث تصل النسبة إلى ما يزيد عن ٦ أطفال لكل ألف طفل، ويصل هناك معدل الولادات إلى المكان الثاني بعد معدل الولادات بين اليهود المتمزتين «الحريديم».

قطاع التقنية العالية شهد العام ٢٠١٣

تراجعا ومؤشرات لاحتمال تراجع أكبر!

*** قطاع التقنية العالية سجل في العام ٢٠١٣ نموا بنسبة ٣ر٥ ٪ وهي نسبة تشبيهه بنسبة النمو**

العامة رغم أن النمو السنوي في هذا القطاع يكون أعلى بكثير من نسبة النمو العامة *

شهد نسبة نمو قاربت ٣ر٢٪، وبلغ عدد العاملين في قطاع التقنية العالية في العام ٢٠١٣ نحو ١٩٠ ألف عامل، مقابل ١٩٢ ألف عامل في العام ٢٠١٢، و١٩٤ ألف عامل في العام ٢٠١١، وهم يشكلون ما بين ٥ر٥٪ إلى ٦٪ من القوى العاملة في إسرائيل.

ويقول المحلل أمير تاييغ في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن ضعف قطاع التقنية العالية الإسرائيلي لم يبدأ في العام ٢٠١٣، بل هو ظاهر منذ عقد من الزمن، إذ أن عدد الوظائف فيه ازدادت بوتيرة منخفضة جدا، مقارنة مع سائر الوظائف في إسرائيل. ويضيف أنه على الرغم من هذا، فإن قطاع التقنيات العالية ما زال مشغلا كبيرا، ولكن نسبة قليلة من العاملين فيه تحظى برواتب عالية من بين الرواتب التي تدفع في هذا القطاع.

ويتابع تاييغ قائلًا إن كثيرين من العاملين الجدد في قطاع التقنية العالية في العقد الأخير، لم يحصلوا على الشهادات العليا بالمستوى المطلوب، من أجل الاندماج الكامل في هذا القطاع، وبشكل يضمن رواتب عالية، إذ أن المبادرين إلى شركات انطلاقة في هذا القطاع، والعاملين في مجال الأبحاث والتطوير، يشكلون رأس الحربة في طبيعة إسرائيل في مجال التقنية العالية في العالم.

ويحذر تاييغ من استمرار هذا الوضع القائم في مجال التقنية العالية في إسرائيل، حتى وإن استمرت إسرائيل في التباهي بإنجازات هذا القطاع. وقال إنه حتى وإن استمرت الاستثمارات الأجنبية في التدفق على قطاع التقنية العالية الإسرائيلي، واستمر ظهور الشركات الجديدة وانضمام أصحاب كفاءات جدد إلى هذا القطاع، فإن قطاع التقنية العالية فقد منذ زمن بريقه، بكونه قطاع عمل يضمن مداخيل عالية لجميع العاملين فيه.

الفردى على جهاز الصحة، هو اضطراب المواطنين إلى شراء تأمينات «مكفلة» لجهاز الصحة.

والقصد بالتأمينات المكفلة تأمينات صحية خاصة، غير تلك التي تجبها مؤسسة التأمين الصحي، وفي هذه التأمينات المكفلة ثلاثة مستويات، بسيطة ومتوسطة وعليا، وتضمن للمؤمن خدمات طبية أعلى وأسرع من تلك التي يقدمها الطب العام، وهذه التأمينات هي بالأساس من نصيب الشرائح الميسورة، ولكنها تحولت إلى قطاع تجاري واسع النطاق، ومنافسة شديدة بين شبكات العيادات التي هي أيضا فتحت لاداتها شركات تأمين مكمل، وبين شركات التأمين العادية.

وهذا النمط، الذي أفرزه قانون الصحة الجديد في العام ١٩٩٥، فتح الأبواب على مصارعها أمام ظاهرة «طب للأغنياء وطب للفقراء»، واستفحال ظاهر أخرى، وخاصة «السياحة العلاجية»، التي ثارت حولها في الأشهر الأخيرة ضجة كبرى في إسرائيل، على ضوء سلسلة من التقارير والتحقيقات، التي أظهرت استفحالها على حساب أوقات علاج المواطنين في إسرائيل، وأن مستشفيات عديدة باتت تمنح أولوية للسياح المرضى، بهدف زيادة مداخيل تلك المستشفيات، ما زاد أكثر من ظاهرة انتزاد الأدوار لعلاج المرضى في إسرائيل.

فقد اعتمد قانون ١٩٩٥ المعدل على وضع خدمات أساسية للخدمات الطبية، من خلال شبكات عيادات شبه رسمية، ولكنها في المقابل فتحت المجال أمام تأمينات طبية مكفلة خاصة، تكلف العائلة في العام الواحد آلاف الدولارات، وتهدف إلى تقديم خدمات طبية وصحية أفضل وأسرع، من بينها إجراء عمليات في أوقات خارج الدوام الرسمي، وضمان أدوية لا تشملها سلة

الإسرائيلية، أن الجهاز الطبي في إسرائيل هو الأكثر اكتظاظا من بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، من حيث عدد الأسرة في المستشفيات وعدد الأطباء قياسا بعدد السكان، وأيضا الفترة الزمنية لانتظار الدور في العلاجات المختلفة، ويبين البحث أيضا وضعية البنى التحتية السبية، قياسا بتلك الدول.

ويرتكز البحث الذي صدرت معطياته في الأيام الماضية، على معطيات العام ٢٠١٢، فقد بين التقرير أن في إسرائيل ٣ر١ سرير لكل مئة نسمة، مقابل معدل ٥ أسرة لكل مئة نسمة في دول OECD، كما أن نسبة إشغال الأسرة في المستشفيات هي الأعلى، بنسبة ٩٧٪، مقابل معدل نسبة ٧٥٪ في دول OECD، كما أن معدل البقاء في المستشفيات هو الأقل، ٤ر٢ يوم، مقابل معدل ٥ر٦ يوم في دول OECD، ما يعني أن نسبة إشغال الأسرة كانت ستترفع أكثر، لو ارتفع عدد أيام مكوث المريض في المستشفيات.

وهذه الحال تنعكس بشكل خاص في موسم الشتاء، حينما تكثر الأمراض، لتنتشر في وسائل الإعلام صور وضع الأسرة في الممرات ودهاليز المستشفيات، والامتناع عن استقبال مرضى المكوث في المستشفيات، أو تحرير مرضى قبل الشفاء وغيرها، وهذه حالة مستمرة منذ سنوات طوال ولا تجد لها حلا.

ويظهر من التقرير أن معدل عدد الأطباء قد تحسّن في السنوات الأخيرة، مقارنة مع دول OECD، ففي إسرائيل ٣ر٣ طبيب لكل ألف نسمة، مقابل ٣ر٢ طبيب في دول OECD، ولكن هذا لا يعكس حالة إيجابية في إسرائيل، لأن هناك مناطق تعاني من نقص حاد في الأطباء، ففي منطقة تل أبيب الكبرى ووسط البلاد، هناك ٤ر٤ طبيب لكل ألف نسمة، بينما في جنوب البلاد هناك ٢ر٤ طبيب لكل ألف مواطن، وأدنى نسبة نجدها في شمال البلاد، حيث يوجد ٢ر٢ طبيب لكل ألف مواطن.

كذلك فإن نسبة الأطباء المتخصصين من بين الأطباء في منطقة تل أبيب والوسط ٢٣٪، أما في منطقتي الشمال والجنوب فإن النسبة تهبط إلى ٥٠٪، وبموجب تلك التقارير فإن كل طبيب يعالج بالمعدل أسبوعيا ١٠٥ مرضى، ويخصص لكل مريض بالمعدل ١٧ دقيقة، وأن ٢٥٪ من وقت عمل الطبيب مخصص للشؤون الإدارية في عيادته، وهذا يعد عملا ضاغطا، مقارنة مع معدلات عالمية. وهناك اختلاف بين فروع الطب من حيث ضغط العمل، فمثلا الأطباء المتخصصون بالجلد والجنس يعالجون أسبوعيا ١٨٢ مريضا بالمعدل، وأطباء العائلة (طبيب عام) نحو ١٦٠ مريضا أسبوعيا، والأعصاب ٥٧ مريضا، والنفسانيين ٣٩ مريضا.

وما يزيد من نقص الأطباء، انتشار ظاهرة هجرة الأطباء إلى الخارج، بحثا عن ظروف عمل أفضل ورواتب أكبر. فقد قال بحث صادر عن وزارة المالية إن ١١٪ من الأطباء الإسرائيليين هاجروا منها، وإن المؤشرات تدل على أن هذه الظاهرة لم تتراجع في السنوات اللاحقة.

والدافع الأكبر لهجرة الأطباء هو مستوى الرواتب في الخارج، إذ أن التقرير يشير إلى أنه كلما كانت للبيب سنوات عمل أكثر زادت احتمالات هجرته، إذ أن ٤٠٪ من الأطباء المهاجرين هم من عمر ٣٥ عاما وحتى ٤٩ عاما.

ويقول تقرير وزارة الصحة الأخير إن النقص الحاد موجود في جهاز التمرريض، من مرضات وممرضين، ففي إسرائيل ٨ر٨ ممرضة لكل ألف نسمة، مقابل ٨ر٨ ممرض لكل ألف نسمة في دول OECD، وكانت نقابة الممرضات قد خاضت في السنوات الأخيرة نضالات عديدة بسبب ظروف العمل وقلة أعداد الممرضين.

تدني التمويل العام

أكثر من هذا، دل البحث المذكور على أن الصرف العام على الصحة في إسرائيل هو الأقل من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD. إذ تبين أن الصرف العام يصل إلى ما يوازي ٧ر٣٪ من إجمالي الناتج العام، بينما المعدل القائم في دول OECD هو ٩ر٣٪ من الناتج العام في كل واحدة من تلك الدول. كما أن حصة الدولة في تمويل جهاز الصحة هو الأدنى من بين دول OECD، إذ أن حصة الحكومة في إسرائيل تقل بتليل عن ٦٠٪ مقابل أكثر بتليل من ٧٢٪ في دول OECD، أي أن حصة الفرد في إسرائيل في تمويل جهاز الصحة هي الأعلى، ٤٠٪ مقابل أقل من ٢٨٪ في دول OECD، وما يزيد من الصرف

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



كيف لم أعد يهودياً

للمؤرخ شلومو ساند

ترجمة وتقديم: أنطوان شلحت



العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة أعاد الموضوع إلى واجهة النقاش في إسرائيل

«إجراء هنيبعل»... والسؤال الأخلاقي في معادلة «جندي مقتول أفضل من جندي مخطوف»!

«إجراء هنيبعل» الذي ابتدعه الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٨٦ ولا يزال يستخدمه (في الرد على محاولة اختطاف الضابط هدار غولدين

في قطاع غزة مؤخراً) يقضي باستخدام كل ما في حيازة القوات (الإسرائيلية) من النيران، أيا كان نوعها وبأقصى الكثافة، للحيلولة دون فرار الخاطفين /

الأسرىين، حتى لو اقتضى الأمر إصابة الجندي (الإسرائيلي) الذي يتعرض لمحاولة الخطف والأسر بل وإرдаئه قتيلاً!»



إسرائيلي تدير رفع تطبيقاً لإجراء «هنيبعل»، الذي يقضي بعدم وقوع جندي في الأسر.

ورغم أن نص الأمر بشأن «إجراء هنيبعل» لم ينشر إطلاقاً، كغيره من الأوامر العسكرية بشأن «تعليمات إطلاق النار»، ورغم قول بعض المطلعين بأن «هذا الإجراء كان شفوياً في البداية، ثم تمت صياغته بواسطة أمر عسكري رسمي لاحقاً» وبأنه «مغزف بصورة ضبابية، بشكل متعمد، غير أن «كل من أدى الخدمة العسكرية الميدانية خلال السنوات العشرين الأخيرة يفهم المقصود منه، تماما»، كما كتب أورفي مسجاف في «هآرتس» (١١/٨/١٤). وأيا يكن الأمر، فإن هذا الإجراء يعني، في ترجمته العملية، اعتماد سياسة الأرض المحروقة، انطلاقاً من الاعتقاد السياسي والأمني (ثم الجماهيري، أيضاً!) القائل بأن خطف جندي إسرائيلي يمثل حدثاً استراتيجياً يستتبع ثمناً «باهظاً» ستضطر الدولة إلى دفعه، عاجلاً أم آجلاً، ولذا ينبغي تجنبه، مهما يكن الثمن! وعبارة «مهما يكن الثمن» تعني، في مفهوم الجنود وقادتهم في ساحة الحرب، ما أوضحه بصريح العبارة أحد الضباط الذين شاركوا في «إجراء هنيبعل»، لإحباط عملية خطف الضابط غولدين في رفح مؤخرًا، إذ قال - في مقابلات منظمة مع عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية الأسبوع الماضي-: «نحن لا نتحار ولا نتردد. أعطينا توجيهات بإطلاق النار من دون الحاجة إلى إذن وتصريح، حتى لو كان ذلك بغية قتل هدار (غولدين) أو إصابته - هذا ما ينبغي علينا فعله. ومع كل الألم، هذا أفضل!!»

وعلى هذه الخلفية، أثار هذا الإجراء ويثير جدلاً عاماً واسعاً في إسرائيل يتمحور، في جله، حول السؤال المركزي بشأن مدى أخلاقية هذا الإجراء وتكمن مشكلة هذا «الإجراء» الأخلاقية، بالأساس، في أن هنيبعل (المسمى هذا الإجراء باسمه) اتخذ قرار موته هو بنفسه هو، أما الإجراء العسكري الإسرائيلي فيقوم على أساس أن قرار موت / قتل إنسان ما (الجندي هنا) يتخذه شخص آخر غيره!

استخدام متكرر بعيد طرح السؤال الأخلاقي

ويستفاد من تقارير الصحافة الإسرائيلية بأن المرات المعروفة التي استخدم فيها الجيش الإسرائيلي «إجراء هنيبعل» كثيرة نسبيًا، لكن أبرزها: ١. عملية خطف الجنود الإسرائيليين الثلاثة من جانب «حزب الله» في منطقة جبل روس في مزارع شبعا في تشرين الأول ٢٠٠٠. فقد حاول الجيش الإسرائيلي إعاقة حركة الخاطفين بوابل من نيران المدفعية والراجمات، سوية مع الطائرات الحربية؛ ٢. في أعقاب اختطاف الجندي غلعاد شاليت في قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٦، بعد نحو ساعة كاملة من عملية الاختطاف، في مرحلة لم نجد فيها الإجراء نفعاً؛ ٣. عملية خطف الجنديين الإسرائيليين في تموز ٢٠٠٦ من جانب «حزب الله»؛ ٤. خلال عدوان الرصاص المصبوب، على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨، إذ تم قصف منزل في غزة كان فيه جندي إسرائيلي مصاب؛ ٥. خلال العدوان الأخير على غزة، وتحديداً يوم ٢٠ تموز الماضي، لدى اختطاف الجندي أوروب شأؤول، وهو الإجراء الذي ارتكب جيش الاحتلال من خلاله ذلك اليوم مجزرة الشجاعية في قلب غزة؛ ٦. خلال العدوان الأخير على غزة، وتحديدا في الأول من آب الجاري لدى محاولة اختطاف الضابط هدار غولدين.

ويشار هنا إلى أن استخدام هذا الإجراء في قطاع غزة أول هذا الشهر أدى إلى قتل ما يزيد عن ١٣٠ مواطناً فلسطينياً في القطاع، طبقاً للمصادر الطبية الفلسطينية هناك، إذ تعدد الجيش الإسرائيلي استخدام أقصى ما أمكنه من كثافة النيران، «من جميع الأنواع والمصادر ومن جميع الاتجاهات، لتدمير كل شيء» في المنطقة التي جرت فيها محاولة الاختطاف وعزلها بالكامل بما يسدّ جميع الطرق والمنافذ المؤدية منها واليهما، كي لا يتمكن الخاطفون من نقل أو تهريب إنسان»، وفق ما صرح به «ضابط كبير» لصحيفة «هآرتس» (٨/٢).

وانتهت الرسالة إلى التأكيد على أن «استخدام هذا الإجراء في قلب منطقة مدنية مأهولة هو أخطر بدرجات، يزعزع أركان القضاء والأخلاق، ويتوجب إمانته واستنكاره بصورة مطلقة!»

كشّير: المسئ بالمدينين مشروع تناسبي!

وكان أول المعارضين على هذه الرسالة وما تتضمنه من تحليل قانوني، إنساني وأخلاقي، البروفسور أسا كشّير، أحد المشاركين المركزيين في وضع وصياغة نص «دستور الأخلاق» الخاص بالجيش الإسرائيلي (وعنوانه: «روح الجيش الإسرائيلي»)؛ فهاجم الرسالة ومعدّيها مدّعياً بأن لا أساس لما يقوله المعارضون «فهم لا يعرفون الحقائق!» وأضاف: «مثل كل الآخرين الذين تحدثوا عن إجراء هنيبعل، كذلك أيضاً كاتبو هذه الرسالة (جمعية حقوق المواطن) ليست لديهم أدنى فكرة عما هو مكتوب في نضه، واعتقد أن من الأجدى والأجدر بمن يتوجه إلى المستشار القانوني للحكومة أن يعرف الحقائق أولاً، ومن ثم الانقضاء!!» ويُدعي كشّير بأن الأمر العسكري نفسه يمنع، صراحة، المس بالجندي الذي يتعرض لمحاولة اختطاف وأسْر وبأن النص يؤكد، صراحة، أن «قيمة حياة الجندي تفوق قيمة إحباط الخطف» وأنه يسمح بإطلاق النار على الخاطفين فقط لإفشال عملية الاختطاف، وأضاف أن الأمر «يأخذ في الحسبان احتمال تعريض حياة الجندي للخطر، نظراً لأن الأمور تسير وسط حركة معينة، غير أن الفرضية هي أن قوات الجيش الإسرائيلي تبذل جهدها لتجنب إلحاق أذى بالمخطوف. كما أن عملية إطلاق النار ممنوعة إذا كان احتمال إلحاق الأذى بالجندي كبيراً».

وبشأن ما يطوي عليه «الإجراء» من إلحاق للأذى وإيقاع للضحايا في صفوف المدنيين - كما أكدت رسالة جمعية حقوق المواطن. قال كشّير إن «هذا الادعاء أيضاً مرفوض، لأن مسألة إلحاق الأذى بالسكان المدنيين غير الضالعين في القتال والمتواجدين في المنطقة المعنية - هذه المسألة لا علاقة لها بالإجراء موضوع الحديث. فالأمر العسكري الخاص بهذا الإجراء لا يتطرق إلى هذه المسألة، قط. إنما تتعلق هذه المسألة بموضوع التناسبية التي تقضي بأنه من المأخذ والمسموح تنفيذ عمل عسكري ضد هدف عسكري ومسوح المنس بأطراف غير ضالعة، بشرط أن يكون هذا المنس تناسبياً؛ ويضيف كشّير، مبرراً: «الخاطون يمثلون هنا عسكرياً مشروعاً بالطبع وفي أي عمل عسكري ضدهم يجوز إلحاق أذى بأشخاص لا علاقة لهم، طالما كان الأذى تناسبياً!!» ويشار هنا إلى أن سلطات الجيش الإسرائيلي لم تنشر، رسمياً، ما يذكره كشّير عن نص الأمر العسكري الخاص بـ«إجراء هنيبعل»، ويخلو كل ما تتداوله وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الموضوع من أية إشارة إلى نص كامل، صريح وديق لهذا الإجراء. غير أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، أمنون لبيكين شاحك، كان قد قال، بصريح العبارة: «من الصحيح منع خطف الجنود، بساً أي ثمن». طبقاً لما نقلته عنه صحيفة «هآرتس» في العام ٢٠٠٣ (٢٠/٥، تحديداً).

هنيبعل... القائد العسكري القرطاجي

في تقرير نشرته صحيفة «معاريف» العبرية في أعقاب اختطاف وأسْر الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت، قال الجنرال احتياط جيوروا أيلاند، الذي ترأس لجنة التحقيق في عملية خطف شاليت: «كانت ثمة قصورات في تنفيذ إجراء هنيبعل عندما اختطف شاليت... لقد مرّ نحو ساعة من الزمان منذ لحظة إصابة دبابة شاليت وحتى صدور الأمر بتنفيذ هذا الإجراء» واعتبر أيلاند أنه لو لم تقع تلك القصورات، لما حدث ما حدث. و«إجراء هنيبعل» هو إجراء سري متبع في الجيش الإسرائيلي، في الحالات التي لا يمكن فيها إنقاذ جندي وتخليصه من محاولة اختطاف وأسْر، إذ يقضي الإجراء

أعدت قضية الضابط الإسرائيلي هدار غولدين الذي جرت محاولة لاسره من قبل مقاتلي المقاومة الفلسطينية خلال المعركة التي وقعت في رفح يوم الأول من آب الجاري، ضمن عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة، وما نشر في وسائل الإعلام المختلفة، محلياً ودولياً، عن محاولات مستميتة بذلتها قوات الجيش الإسرائيلي لإحباط محاولة أسره. - أعادت إلى واجهة النقاش العسكري، السياسي والإعلامي الإسرائيلي الإجراء العسكري المعروف إسرائيلياً باسم «إجراء هنيبعل»، الذي يقضي باختصار باستخدام كل ما في حيازة القوات (الإسرائيلية) من النيران، أيا كان نوعها، وبأقصى الكثافة، للحيلولة دون فرار الخاطفين / الأسرىين، حتى لو اقتضى الأمر إصابة الجندي (الإسرائيلي) الذي يتعرض لمحاولة الخطف والأسر، بل وإردائه قتيلاً!

إخضاع حياة الجندي لاعتبارات الكسب السياسي!

وفي إطار النقاش الإسرائيلي العام والمتشعب والمتجدد هذا، وجهت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» يوم العاشر من آب الجاري، رسالة إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، طالبتُه من خلالها بإصدار توجيهاتها إلى الحكومة والجيش الإسرائيلي بالامتناع، خلال أي عمل عسكري يرمي إلى إفشال محاولة خطف وأسْر جندي إسرائيلي - الامتناع عن تعريض حياة الجندي المخطوف للخطر ومنع اللجوء إلى «إجراء هنيبعل» في مناطق مأهولة بالسكان. كما طالبت الرسالة المستشار القانوني للحكومة بإصدار تعليمات بشأن إجراء تحقيق رسمي في استخدام قوات الجيش الإسرائيلي «إجراء هنيبعل» خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

وجاء في الرسالة، التي وقع عليها المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن، المحامي دان ياكير، ومديرة قسم الأراضي المحتلة في الجمعية، المحامية تمار فيلدمان، أن استخدام هذا الإجراء في مناطق مأهولة، حيث يكون الجندي وأسروه مواطنين بالمدينين غير المشاركين في القتال، هو أمر مظهر بشكل مطبق.

واعتبرت الجمعية أن استخدام هذا الإجراء في مناطق مأهولة من دون تمييز بين مدنيين ومقاتلين، وهو ما يسبب - بطبيعته - أذى كبيراً وواسعاً، هو وسيلة قتال غير قانونية ومخالفة لقوانين الحرب، وأكدت في رسالتها أن إطلاق النار بشكل مكثف ودون تمييز في منطقة سكنية مكثفة بعدف قطع طرق الهرب المحتملة أمام الأسرىين، من شأنه أن يوقع، على نحو مؤكد، خسائر كبيرة في الأرواح، مثلما حصل في رفح يوم ١٤/٨/٢٠١٤، حيث قتل ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً، من بينهم الأطفال والنساء، وعليه، يشكل هذا الإجراء خرقاً أساسياً لمبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين كما ينص عليه القانون الإنساني الدولي.

وأضافت الرسالة أن إنقاذ جندي وتخليصه من أيدي أسريه وتجنب وضع تنظر فيه إسرائيل إلى التفاوض حول إطلاق سراح سجناء - فما هدفان جديران ومقبولان، غير أن وسائل تحقيقهما يتعين أن تكون، هي أيضاً، جديرة ومقبولة، قانونية وتناسبية. أما الإجراء الذي يتيح تعريض حياة الجنود الأسرى للخطر بغية منع وقوعهم في الأسر فهو إجراء مرفوض من أساسه. وإذا كان «إجراء هنيبعل» يتيح المس بجندي لمنع خطفه، أو من الممكن تفسيره على هذا النحو، فهو إجراء غير قانوني!

وتطرقت الرسالة إلى ما يختفي وراء هذا الإجراء العسكري فقالت: «إن الأمر العسكري الذي يخضع حياة جندي لاعتبارات الريح السياسي المستقبلية، ذي المضمون والمقدار المجهولين، هو استغلال نفعي للجندي يثير الإشمزاز ونقياس من قبيل المصفدة، إذن، إن هذا الإجراء قد قوبل بالاعتادات الجماهيرية واسعة وحادة طيلة السنوات الماضية، بما في ذلك من طرف مسؤولين كبار في الأجهزة الأمنية!»

عقيد احتياط وقع في الأسر خلال حرب ٧٣:

استخدام «إجراء هنيبعل» جريمة أخلاقية تنبع من وجهة نظر فاشية تعطي الأولوية للدولة على الفرد!

«الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية: فائدة «إجراء هنيبعل» مشكوك فيها، في حين أن ضرره كبير *

دعت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية إلى إعادة النظر في استخدام «إجراء هنيبعل» ومسؤوليته عن الضرر الإنساني غير المحتمل الذي لحق بالسكان الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة.

وجاء ذلك في افتتاحية خاصة أنشأتها الصحيفة تحت العنوان «ماذا جرى في رفح؟» يوم ١٥/٨/٢٠١٤، وأكدت فيها أن العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في رفح قبل ذلك التاريخ بعدة أيام تتطلب تحقيقاً جديراً وشاملاً. وأضافت: إن الشك بأن الضابط من فرقة غفعاتي هدار غولدين، قد خُطف وأسْر دفع قادته إلى استخدام «إجراء هنيبعل» المعد لإحباط عمليات الخطف، والذي تُرجم بقصف مكثف للأحياء السكنية في رفح، وقتل من جراء هذا القصف فقط، من ١٣٠ إلى ١٥٠ فلسطينياً بينهم الكثير من النساء والأطفال. واستمر القصف حتى بعد إعلان الجيش مقتل غولدين، وقصفت مدرسة تابعة للأونروا لحا إليها آلاف المجهولين، مما أدى إلى مقتل عشرة منهم، في هذه الأثناء ما يزال الجيش يحقق في هذه الحادثة، وكان الفلسطينيون تحدثوا قبل ذلك عن حادثتين أخريين قتل خلالهما تسعة أفراد من أبناء عائلة واحدة، وثمانية من عائلة أخرى بينارن مدفعية الجيش الإسرائيلي، ويتحدث سكان رفح عن وقوعهم وسط فخ من النيران حين أخذ الجيش يقصف المنازل ويهدمها على رؤوس ساكنيها من دون تمييز، وعندما حاول هؤلاء الفرار من المنازل تعرضوا للقذائف وهم في الشوارع، وتابعت الصحيفة: تبدو التقارير والمصور من رفح قاسية، وقد استخدمت وزارة الصحة الفلسطينية برادات الخضار من أجل حفظ جثث القتلى بعد نفاذ الأماكن الخاصة بذلك في المستشفيات، وحتى الجيش الإسرائيلي يعترف بأن استخدام «إجراء هنيبعل» كان عنيفاً وأدى أكثر من أية مرة ماضية إلى سقوط أبرياء، ويفسر الجيش وقوع عدد كبير من القتلى في عملية رفح بأنه عائد إلى الحاجة

إلى عزل المنطقة ومنع هرب الخاطفين مع الأسير حتى يتضح مصيره، لكن على الرغم من ذلك، يعترف الجيش بأن القصف استمر بعد العثور على أدلة تشير إلى مقتل غولدين، ورداً على نعصر «حماس» الذين حاولوا الرد على النار.

وأشارت الصحيفة إلى أن من واجب إسرائيل الأخلاقي أن تدرس ما الذي حدث في رفح بدقة، ويجب أن يتضح ما إذا كانت رئاسة هيئة الأركان والقيادة السياسية على علم بما كان يحدث وقت إطلاق النار الكثيف على الأحياء السكنية ونتائجها المأساوية، وهل كانتا على علم بقوة الهجمات على رفح بعد إعلان مصير الضابط غولدين. وختمت: لقد أدانت الإدارة الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة بشدة قصف المدرسة، ووصف بان كي مون هذا القصف بـ«العمل الإجرامي والفضيحة الأخلاقية» - لكن من دون أي علاقة بالمطالبة الدولية في التحقيق بالشكوك في وقوع جرائم حرب، يتعين على الجيش الإسرائيلي والطبقة السياسية في أعقاب الأحداث في رفح إعادة النظر في استخدام «إجراء هنيبعل» ومسؤوليته عن الضرر الإنساني غير المحتمل الذي لحق بالسكان الأبرياء. من ناحية أخرى قال أورفي عراد، وهو عقيد في الاحتياط وقائد طائرة فانتوم أسقطت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووقع حينها في الأسر، في سياق مقال نشره يوم ١٢/٨/٢٠١٤ في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديעות أchronوت»، أن استخدام «إجراء هنيبعل» لمنع وقوع جندي في الأسر جريمة أخلاقية لا تحترم حياة الفرد، وأضاف عراد: يستحق الضابط الذي دخل نفق «حماس» محاولاً إنقاذ هدار غولدين،ثناء على الرغم من عميانه الأوامر، فمن خلال عمله الشجاع طبق القاعدة الأخلاقية التي تربت عليها أجيال عديدة من المقاتلين والتي تقضي بعدم التخلي عن جنودنا، وتختلف عن هذا جذرياً العنصر المشترك الذي قام به الجيش الإسرائيلي

في رفح من أجل الغاية نفسها، ولكن من خلال تطبيق «إجراء هنيبعل» وكان هدفها منع وقوع الضابط المختطف في الأسر حتى لو كان الثمن تعريض حياته إلى خطر حقيقي، وهذا ما لم تكنه أطراف عسكرية أو سياسية.

وقال إن المغزى الفعلي لهذا الإجراء الذي يرى أنه يجب استخدام جميع الوسائل لإحباط الخطف حتى لو تطلب الأمر تعريض حياة جندي للخطر، يشكل خرقاً للثقة حيال الجندي وعائلته، وتنكراً من جانب الدولة لواجبها ببذل كل شيء من أجل إعادة المقاتلين إلى وطنهم. ليس هناك أهل يفضلون موت ولدهم على وقوعه في الأسر. من هنا، فإن محاولة منع الأسر بثمن تعريض حياة المقاتلين للخطر جريمة أخلاقية تنبع من وجهة نظر فاشية تعطي الأولوية للدولة على الفرد، وهذا الفرد المستعد لأن يعرض حياته للخطر دفاعاً عن الدولة، يجعل ذلك وهو يعلم أن الدولة ستفعل كل ما في وسعها لإعادته حياً، وأنها لن توجه سلاحها نحوه.

وختم قائلاً: إن اليمين المتطرف لم يصل إلى سدة الحكم بعد، لكن ما لا شك فيه أن رؤيته الفاشية للعالم استقرت في أفئدة كثيرين. والمجتمع الإسرائيلي يتطرف بسرعة، وظواهر العنصرية، وكم الأفواه والعنف الموجه ضد العرب واليساريين، والتحرير وإقصاء الأقليات، أصبحت أمورا روتينية. إن هذا كله لا يحدث من فراغ، والخطاب السائد اليوم في إسرائيل هو خطاب أشخاص رؤيتهم الشاملة قومية متطرفة، لكن المسؤولية على ما يقع يتحملها أولاً وقبل كل شيء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

على النسق ذاته دعا الجنرال احتياط شلومو غزيت، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (إمان)، في مقال نشره في صحيفة «هآرتس» يوم ١٢/٨/٢٠١٤ إلى إلغاء «إجراء هنيبعل».

وأشار غزيت إلى أن هذا الإجراء أثار خلال الأعوام الثلاثين الماضية نقاشاً عاماً

متابعات

الأكاديمي الإسرائيلي زئيف شتيرنهل؛ إسرائييل فاشية لأنها تحارب التنوير والقيم الكونية!

أكد الباحث الإسرائيلي ذو المكانة المرموقة في دراسة موضوع الفاشية، البروفسور زئيف شتيرنهل، على خلفية المناخ العنصري السائد في إسرائيل، وخاصة في أعقاب الحرب على غزة، على أنه «لم يعد بإمكاننا أن نقول لأنفسنا بعد الآن إننا الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وقسم كبير منا لم يعد يؤمن بهذا الأمر. كما أن أولئك الذين يؤمنون بذلك أو يتظاهرون بأنهم يؤمنون بذلك، لن يتمكنوا هم أيضا من الادعاء بأن هذه دولة ديمقراطية.»

وأضاف أن التعددية الحزبية لا تعني وجود نظام ديمقراطي، مشددا على أنه صحيح أنه توجد أحزاب ونظام مبني على الأحزاب، لكن ما ينبغي التدقيق فيه في هذا السياق هو مناعة الديمقراطية، والديمقراطية في إسرائيل أخذت تتآكل حتى وصلت إلى نقطة حضيض جديدة في هذه الحرب، والمؤشرات، العناصر الفاشية، موجودة هنا بكل تأكيد.»

ورأى شتيرنهل، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس»، قبل عشرة أيام، أن «ما يميز هذه الحرب هو سلوك المثقفين... وما حدث عندما في الأسابيع الأخيرة هو التزام مطلق بالخط الرسمي من جانب معظم المثقفين والسير مع القطيع، والمثقفون بالنسبة لي هم الذين يحملون لقب بروفسور والصحافيون- وإفلاس الإعلام الجماهيري في هذه الحرب مطلق. ورغم أنه ليس سهلا الوقوف أمام قطع -وبالإمكان أن تداس بسهولة- لكن دور المثقف والصحافي ليس التصفيق للحكم. ولقد رأيت خلال الحرب كيف أن الجامعات استقامت وفقا للحكم والأغلبية الصارخة في الشارع، وربما هذا هو الأمر الأكثر خطورة.»

وأردف أن «الديمقراطية تنهار عندما يستقيم المثقفون، الطبقة المثقفة، وفقا للفتوات أو النظر إليهم مع ابتسامه. ويقولون عندما شيئا من هذا القبيل، 'لا ضير في ذلك، وهذا لا يقترب من الفاشية لأنه لدينا انتخابات حرة وأحزاب وكنيست'، وها نحن قد وصلنا إلى أزمة الحرب، وفي هذه الأزمة، من دون أن يطلب منهم أحد، بدأت هيئات جامعية بصورة مباشرة تطالب الجالية الأكاديمية كلها بأن تكبح

نفسها في انتقاداتها.»

وأضاف أن ما دفع رؤساء جامعات إلى مطالبة أستذنتها وطلابها بعدم إطلاق «تصريحات متطرفة ومسيئة، تجاه الحكومة والجيش الإسرائيلييين هو «الخوف من السلطة، الخوف من العقوبات التي قد تكون في مستوى الميزانيات والخوف من ضغط الشارع. وتجسد الخزي والعار كان عندما هدد ذلك العميد لكلية الحقوق في جامعة بار إيلان باتخاذ إجراءات عقابية ضد أحد زملائه لأنه أضاف سطرين أو ثلاثة أسطر في بلاغ تقني حول موعد امتحان، وعبر فيها عن أسفه على سقوط قتلى، وعلى فقدان الحياة في كلا الجانبين. لقد أصبح التعبير عن الأسف لفقدان الحياة في كلا الجانبين عملا تامريا، خيانة. هل تدرك إلى أين وصلنا؟ لقد وصلنا هنا إلى وضع باتت فيه الديمقراطية شكلية، وتنحط إلى مستوى متدن أكثر من كل مرة.»

وتابع شتيرنهل أنه «تجري هنا عملية تدريجية بلورة أيديولوجية قومية متطرفة، راديكالية، تمتاز بأنها تعتبر الأمة انها جسم عضوي. وهذا مثل أن تنظر إلى شجرة فيها أغصان وأوراق، والأفراد، البشر كأفراد، هم أغصان وأوراق هذه الشجرة، أي أن البشر موجودون بفضل الشجرة فقط. لكن الأمة هي جسم حي، وعندنا يضاف إلى ذلك العامل الديني، الذي يقوي التميز القومي، وهذه ليست مسألة إيمان، وإنما مسألة هوية، والديانة تعزز هويتك المميزة. وينبغي أن ندرك أنه من دون هذه القومية الراديكالية لا توجد فاشية. وأنا أفرق بين الفاشية والنازية، لأن الفاشية ليست نظرية عرقية بالضرورة، وسأقول ذلك بصورة لا لبس فيها: الفاشية هي الحرب ضد التنوير والقيم الكونية، والنازية كانت حربا ضد الجنس البشري.»

هناك احتمال لإلغاء

مواطنة العرب في إسرائيل

وأكد شتيرنهل أن رفض إسرائيل للقيم الكونية ومحاربة التنوير في السنوات الأخيرة «يستصرخ السماء، وإسرائيل هي مختبر غير عادي ترى فيه التراجع التدريجي لقيم التنوير، التي هي تلك القيم

الكونية. وأنت ترى هذا الرفض لها، الذي كان موجودا في الهوامش، واقترب شيئا فشيئا حتى سيطر اليوم على المركز. وعندما يعتقدون أن الديمقراطية تمس بالقومية ويرفضون الاعتراف بقيمة القيم الكونية كقيد للديمقراطية، فإن هذه وصفة للقضاء عليها.»

وأردف تمثيلا على ذلك «خذ قانون القومية الذي طرحه زئيف الكين (ويهدف إلى تعريف إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي فقط)؛ والحرب ضد المحكمة العليا، وهي هيئة تستند إلى أنه توجد معايير تتعدى القوة السلطوية؛ والقانون ضد الجمعيات اليسارية الذي يعبر عن تراجع وحشي وعنيف لحرية التعبير؛ والمظاهر المختلفة لصيد الساحرات الحاصلة هنا، مثل أن صحافي مثل غدعون ليفي يتجول مع حراسة.»

وأضاف شتيرنهل «خذ قصة مطلب تنهائهمو من أبو مازن بالاعتراف بالدولة اليهودية، وهذا ليس فقط إرغام أبو مازن والفلسطينيين على الاعتراف بوندية تاريخهم، والقول لهم: 'لقد خسرتم في العامين ١٩٤٨ - ١٩٤٩، فقدتم هذه البلاد، وهي ليست لكم، وأنتم تعيشون هنا، ونحن لا نطردكم، لكنها ليست لكم، فالدولة هي دولة يهودية'. لذلك، العرب هم مواطنون، لكن الدولة ليست لهم، وهذا يعني أنهم يميزون هنا بين القومية والمواطنة، وكل واحد بإمكانه أن يكون مواطنا، لكن نحن أصحاب البيت.»

وحذر شتيرنهل من أن «احتمال إلغاء المواطنة قائم هنا أيضا. لماذا يتعين عليك إلغاء الدولة اليهودية مثل الوحل على وجه هؤلاء المواطنين الإسرائيليين؟ بينما كل ما ينبغي أن نقوله هو أن تصرفهم جيد جدا، وأن تفكر بأن المشاكل التي يواجهونها، أن لديهم عائلات هنا وفي الضفة وفي غزة أيضا، وهناك الضغوط الجاثمة عليهم، ورغم ذلك ليس معروفا، لي على الأقل، عن شبكة تجسس عربية - إسرائيلية واحدة، وصحيح أنهم لا ينشُدون هتيكفا (النشيد الوطني الإسرائيلي) ولا يرفعون الأعلام (الإسرائيلية)، وليسوا أعضاء في الهستدروت الصهيونية، لكنهم كمواطنين، هم مواطنون يقومون بواجبهم.»

وأكد شتيرنهل أن الديمقراطية لا تنحصر بالتصويت في الانتخابات

إعداد: بلال ضاهر

وإنما هي «تتمتحن يوميا بموجوب حالة حقوق الإنسان، وكل ما تبقى هو أمور ثانوية، لأنه بإمكانك وبسهولة، بواسطة وضع بطاقة اقتراع أن تقيم هنا نظاما ديكتاتوريا. وإذا ذهبت للتصويت وكانت لديك أغلبية من أجل إلقاء العرب من الكنيست أو فرض رقابة أو إلغاء دور المحكمة العليا يمكنك ذلك. وعلينا أن نتذكر أن الديمقراطية توقفت منذ زمن طويل في المناطق (المحتلة). فليس لديهم (الفلسطينيون) حقوق إنسان، وأن تسيطر عليهم بالقوة، وبعد مقتل الفتية الثلاثة حولت حياة السكان إلى جحيم، لأنه بإمكانك أن تسمح لنفسك بفعل أي شيء.

وهذا حاصل منذ عشرات السنين وهو مفسد.»

وأضاف أن «كل هذه المعايير تزحف إلى داخل الخط الأخضر، وعمليا أصبحت هنا، لأن الشبان، أولادنا وأحفادنا، يقضون معظم فترة خدمتهم العسكرية في المناطق. وعندما لا تجري هذه الوحدات المقاتلة في غزة تدريبات في النقب أو في مرتفعات الجولان، فإنها تكون موجودة في المناطق (الضفة)». وفي سياق تحول إسرائيل إلى نظام فاشي، رأى شتيرنهل أن الاحتلال «لن يدوم طويلا» وأن «القصة ستنتهي في غضون سنوات. لأن هذه (إسرائيل) الدولة الكولونيالية الأخيرة في العالم الغربي. فكم سيدوم هذا؟ لولا ذكريات المحرقة، ولولا الخشية من تهمة العداء للسامية، لقاطعت أوروبا المستوطنات منذ زمن طويل.»

وأضاف أنه يريد تحقيق حل الدولتين «من أجل منع أن تكون هنا دولة واحدة، لأنه في الدولة الواحدة، سيكون فيها نظام أبارتهايد. إذ أنه لا أحد يتسلى بكفرة أنه ستكون هنا مساواة مدنية بين نابلس وتل أبيب، وبين جنين وحيفا، وسيصوت الجميع في الانتخابات وسيكون هنا احتفال كبير والجميع سيرقصون رقصات شعبية.»

وتوقع أنه في حال عدم زوال الاحتلال وعدم قيام دولة فلسطينية «ستنشب هنا حرب أهلية في أفضل الأحوال. وفي أسوأ الأحوال ستكون هذه دولة أبارتهايد تسيطر فيها على العرب، من دون ذلك البعد لحالة المؤقتة (للاحتلال)، رغم أن كل من أتحدث معه و لديه عينان في رأسه يدرك أن الحالة المؤقتة ولّت منذ زمن بعيد، وأن الوضع في الضفة الغربية هو وضع أبارتهايد.»

تقرير: مناهج التدريس الإسرائيلية تنمي الكراهية والعنصرية والتحريض ضد العرب في المدارس اليهودية

وبعد أن انتهت الحصه هاجمها عدد من زملائها، الأمر الذي اضطر المعلم إلى إدخالها إلى غرفة المعلمين. وبعد ذلك تم طرد ستة تلاميذ لمدة يومين.

وكتب الباحث يارون، بعد محادثات مع ميخال ويوواف وتلاميذ آخرين والمربي ومديرة المدرسة، أنه «يوجد صراع عميق وانعدام ثقة بين المربين والتلاميذ. كل عالم يجري على حدة، مع وجود تأثير ضئيل للكتاب على الصغار»، وأشار الباحث إلى أن أحد التلاميذ صرخ في وجه معلمه وشتمه لأنه «وقف إلى جانب العرب».

ولدى تلخيص المعلم للنقاش، سأل كيف بالإمكان اجتثاث العنصرية، وأجاب التلاميذ على الفور أن هذا ممكن من خلال «تساؤل العرب». وعندما قال المعلم «أريد أن تعلموا أن الظاهرة موجودة، وأريد أن تكونوا نقديين تجاه أنفسكم وربما بذلك تمنعون هذه الظاهرة»، أجاب أحد التلاميذ أنه «إذ لم تكن عنصريين، فسكنون يساريين إذن».

واعترف مدير المدرسة بأنه «لا يوجد في المدرسة نقاش حول قضية العنصرية، وعلى ما يبدو أنه لن يكون هناك نقاش كهذا، لأننا لسنا مستعدين للعملية العميقة والطويلة الأمد المطلوبة. ورغم أنني أعي المشكلة بصورة دائمة، فإنها بعيدة عن المعالجة. وهي تنبع، قبل أي شيء آخر، من البيت والمجتمع. ويصعب علينا مواجهتها. وعلينا أن نذكر أن هذه المشكلة موجودة لدى المعلمين أيضا. ومواضيع مثل 'كرامة الإنسان' و'الإنسانية' تعتبر مواضيع يسارية، وكل من يتعامل معها يعتبر موهوبا».

كذلك أكد البروفسور هارباز أن «المدرسة بوضعها الحالي ليست قادرة على مواجهة شخصية وهوية عنصرية. فهي ليست مبنية لذلك، وإنما لمنع المعرفة والمهارات الأساسية وإجراء امتحانات فيها وتصنيف التلاميذ. وحتى هذه الأمور تواجه المدرسة صعوبة في تنفيذها. ويوجد ٤٠ تلميذا في الصف، وفيما هناك برنامج دراسي ملزم وامتحانات فإنه ليس بالإمكان الانشغال في التربية على القيم، من جانبه الدكتور يارون إلى أن ثمة أهمية للمعلمين والمدير للتمسك بالبرنامج الدراسي لأنه يضمن الهدوء في واقع متخم بالمخاطر، «وهذا التمسك يسمح للمعلمين بالأ بدخولوا إلى مجال متفاعل ويستوجب انتقاها وقد يفتح صندوق بندورا (أي صندوق شرورا)».

وأضاف أن «التهديد الأكبر على المعلمين هو حدوث ضجة، بعد أن يشكّوهم أحد ما، والخطر الأكبر هو مناقشة مواضيع تهم أبناء الشبيبة، مثل الهوية الجنسية والعنف والعنصرية. ولأنه لا توجد بحوزة المعلمين أدوات للتعامل مع أمور كهذه، فإنه يتم نقل معالجتها إلى جهات خارجية، الأمر الذي يعقر المعلمين أكثر».

ورأى هارباز أنه توجد لمسألة «الهدوء» في المدرسة جوانب أيديولوجية «تحت الرعاية الحكومية». وهناك مجموعة كبيرة من المواضيع التي لا ينصح بمناقشتها في المدرسة، مثل النكبة وحقوق الإنسان واختبار عمليات الجيش الإسرائيلي من الناحية الأخلاقية. وهذا أحد أسباب نشر جامعتي تل أبيب وبئر السبع تحذيرات من إطلاق «أقوال متطرفة ومسيئة» لسياسة إسرائيل والجرائم التي ارتكبتها الجيش في العدوان على غزة.

وأضاف هارباز أنه «في إسرائيل لم يطوروا فرعا تعليميا للتربية السياسية، يعلم المعلم من خلاله التلاميذ كيف يفكرون بصورة نقدية حيال مواقف سياسية وأن مواقف كهذه مرتبطة دائما وأبدا بوجهات نظر ومصالح». وقال هارباز أن التغيير المطلوب يجب أن يكون راديكاليا، مشددا على أن «القيم والمواقف تكتسب بعملية طويلة من التماثل مع 'آخرين مهمين'، مثل المعلمين، وهذا يعني أن كل جانب في المدرسة - نمط التعليم، مبنى المدرسة والمناخ الثقافي - يجب أن يتغير وأن يكون حواريا وديمقراطيا أكثر. كذلك ينبغي عدم التهرب من معضلات سياسية أخلاقية، ولا من الانتقادات التي قد تنشأ أيضا. وقياداتنا الغبية تخاف جدا من الانتقاد، لكنها لا تدرك أن التربية على الانتقاد تحدث رابطة واهتماما. فنحن نغضب على من نجب.»



مدير عام حركة «لهافا» بنيتسي غوفشطاين - المحكمة سمحت لحركته بالظاهر ضد زواج عربي ويهودية.

٢٠١٤، سلم أولوياتها؛ دائرة التربية المدنية في السكرتارية التربوية حصلت على ١٩ مليون شيكل لتمويل نشاطاتها؛ ٩ر؛ مليون شيكل لتمويل ثقافة إسرائيل؛ ٢٥ مليون شيكل لمواضيع تراثية، مثل التوراة والنصوص الدينية اليهودية الشفهية والفلسفة اليهودية؛ ١٠ ملايين شيكل لتمويل نشاطات «التجدد اليهودي».

وأشارت الصحيفة إلى أنه لا توجد اليوم سياسة شاملة في مجال التربية على التعايش والتسامح والسلام في وزارة التربية والتعليم. ويشير معلمون إلى الصعوبة البالغة التي يواجهونها في دروس التربية المدنية، خاصة عندما يجري تناول مواضيع مثل الأفكار المتطرفة ضد العرب واليساريين والمهاجرين الجدد والحريديم والمثليين.

وكان وزير التربية والتعليم السابق، غدعون ساعر، قد قاد حربا ضروسا ضد أي ذكر لرواية تاريخية فلسطينية، مثل التطرق إلى النكبة في المناهج الدراسي أو حتى في الصفوف. ولا يزال تأثير قرارات ساعر بهذا الخصوص ساريا حتى اليوم. كذلك لا تزال الوزارة ترفض تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية، رغم مطالبة معلمين على التعايش والتسامح في مجال التربية والتعليم بالزram التلاميذ في المدارس اليهودية بذلك. وفي المقابل فإن دراسة اللغة العربية في المدارس اليهودية الثانوية هي اختيارية.

جهاز التعليم ليس قادر

على مواجهة العنصرية

يتوقع أن يصدر في إسرائيل، بعد ثلاثة شهور» كتاب بعنوان «صور من حياة المدرسة، من تأليف الباحثين الدكتور عيدان يارون والبروفسور يورام هارباز، ويستند هذا الكتاب إلى مشاهدات أنثروبولوجية قام بها يارون على مدار ثلاث سنوات في مدرسة ثانوية ييب في وسط إسرائيل. ووصف يارون هذه المدرسة بأنها «مدرسة متوسطة» تعكس الأجواء العامة في المدارس الثانوية اليهودية في إسرائيل.

بلغت مظاهر العنصرية في إسرائيل ذروة جديدة، تذكر بأكثر الفترات حلكة في التاريخ البشري. بعد أن أصدرت قاضية محكمة الصلح في مدينة ريشون لتسيون، أول من أمس الأحد، قرارا عنصريا بامتياز سمحت بموجبه لمجموعة دينية من المتطرفين اليهود الموهوسين، يشكلون حركة يطلق عليها اسم «لهافا»، بالظاهر ضد حفل زواج شاب عربي وشابة يهودية من يافا.

وكان الزوجان ميرال مالكا ومحمود منصور قد توجها إلى المحكمة مطالبين بإصدار أمر يمنع نشاط «لهافا» من تنظيم مظاهرة خارج قاعة الأفراح التي سيجري فيها حفل زفافهما. وحذر الزوجان، بواسطة محاميهما، من أن مظاهرة كهذه قد تؤدي إلى حدوث أعمال عنف. ورغم أن مندوبية الشرطة قالت خلال جلسة المحكمة إنه لم يتم تقديم طلب للظاهر بعد وأن الشرطة لم تبحث في تنظيم مظاهرة كهذه، إلا أن القاضية أصرت قرارا تسمح بموجبه بالظاهر على بعد ٢٠٠ متر من قاعة الأفراح.

وتوجه الزوجان إلى المحكمة بعد سلسلة من التحرشات بالزوجين من جانب نشطاء «لهافا»، خلال الأسبوع الماضي. فقد وزع هؤلاء النشطاء صورة عن الدعوة للحلل ودعوا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي إلى حضور الحفل وتخريبه «من أجل منع الانصهار». كذلك تلقى الزوجان تهديدات عبر الهاتف.

ورغم أن مظاهر العنصرية وكراهية الآخر والتحريض على العنف ضده تفجرت بصورة هيبية في المجتمع الإسرائيلي، بعد اختفاء المستوطنين الثلاثة والعشور على جثثهم، وخلال الحرب العدوانية على قطاع غزة، إلا أن نشاط «لهافا» لم يبدأ خلال الشهرين الأخيرين وإنما منذ سنوات، لكن على ما يبدو أن الأجواء السائدة في إسرائيل دفعت هذه الحركة إلى تصعيد نشاطها، والأخطر من ذلك سمحت للمحكمة بإصدار قرارها بالسماح بالظاهر ضد حفل الزواج.

إلا أن مظاهر العنصرية والكراهية والتحريض على خلفية قومية أوسع من ذلك بكثير في المجتمع اليهودي الإسرائيلي. وتتكشف هذه المظاهر بصورة حلية في المدارس.

ووصف تقرير حول الموضوع في صحيفة «هآرتس»، هذه المظاهر الواسعة النطاق بأنها «تسونامي الكراهية» الذي يفرق إسرائيل، مشبرا إلى أن «التحريض ضد العرب وإسكات من يشتهه بأن وطنيته ناقصة، لا ينبغي أن يفاجئ أحدا. إذ أن معلمي موضوع المدينيات يتحدثون منذ سنوات عن انعدام إمكانية إجراء محادثات مركبة في الصفوف، تتناول عدة وجهات نظر حول الواقع. وهذا الوضع هو نتيجة تربية ذات بعد واحد.»

منع أي ذكر لرواية

تاريخية فلسطينية

وقالت الصحيفة إن قرار وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، شاي بيرون، «بعدم التعامل بصورة مباشرة مع عنصرية أبناء الشبيبة هو قرار أيديولوجي». إذ أن وزارة التربية والتعليم نشرت، قبل عام، برنامجا تحت عنوان «الأخر هو أنا»، وكانت مشكلة العلاقات بين اليهود والعرب أحد المواضيع فقط التي تضمنها البرنامج. لكن يتبين الآن أن عددا قليلا من المدارس اليهودية اهتم بتطبيق برنامج العلاقات اليهودية - العربية، بينما طبق معظم المدارس البرنامج من خلال موضوع دمج المهاجرين اليهود الجدد في المجتمع، الذي يعتبر «أكثر ليونة وأقل تهديدا».

ورأت الصحيفة أنه لا يوجد سبب يدعو المدارس إلى تناول موضوع مشحون، مثل العلاقات بين اليهود والعرب، خاصة على خلفية صمت بيرون تجاه قضية المعلم آدم فيرتي، الذي تم فصله من العمل بعد أن اشكت إحدى تلميذاته ضده لأنه عبر عن مواقف وُصفت بأنها يسارية. كذلك امتنع بيرون عن المشاركة في مؤتمر بادرت نقابة العاملين الاجتماعيين إلى عقده، قبل أسابيع، وتناول جرائم الكراهية في إسرائيل، مثل «جباية الثمن».

وبيين توزيع الميزانيات داخل وزارة التربية والتعليم، في العام

تعريف:

ننقل هنا ترجمة كاملة لورقة عمل قدمت ونوقشت في نطاق أعمال «مؤتمر هرتسليا السنوي الرابع عشر حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقد في أيار ٢٠١٤. وتتناول هذه الورقة التي أعدها أستاذ العلوم السياسية البروفسور دافيد نحيمياس، النشاطات والاعتداءات التي دأبت على ارتكابها في السنوات الأخيرة مجموعات من عناصر اليمين الإسرائيلي والمستوطنين اليهود تعمل تحت اسم «جباية الثمن» ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وضد أماكن مقدسة للمسلمين والمسيحيين، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ أو داخل «الخط الأخضر»، وما يترتب عليها من انعكاسات وتداعيات سلبية تضر بصورة ومصالح إسرائيل.

وتوصي الورقة الجهات المنظمة لمؤتمر هرتسليا بمطالبة الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن المجموعة التي تقف وراء أعمال وأنشاطات «جباية الثمن» كمنظمة إرهابية يهودية ينبغي ملاحقة ومعاقبه عناصرها بموجب ما تنص عليه القوانين الإسرائيلية.

باشرت عناصر من اليمين (الإسرائيلي) المتطرف نشاطاتها في العام ٢٠٠٨ تحت اسم «جباية الثمن»، وهي تسمية تصف أساليب وطرق العمل الإرهابية التي يستخدمها هؤلاء النشاط اليمينيون. وتشمل نشاطات «جباية الثمن» أعمال عنف ضد فلسطينيين وممتلكاتهم، من قبيل إلقاء حجارة وإغلاق طرق وإتلاف وإحراق سيارات وحقول وأشجار ومساجد وغيرها من التعديات وأعمال العنف.

وفي السنوات الأخيرة وقعت تعديات وأعمال تخريب طالت أيضا ممتلكات تعود للجيش وقوات الأمن الإسرائيلية، كذلك وقعت اعتداءات وأعمال مشابهة استهدفت نشاطات اليسار ومواطنين عربا داخل إسرائيل، وكتبت شعارات وعبارات مسيئة إضافة إلى عمليات تخريب استهدفت كنائس ومقابر للمسيحيين في مدن مختلفة مثل الخيام وحيفا ويافا ودكا. وتجرى هذه الأعمال والنشاطات بصورة عامة كرد على قيام قوات الأمن الإسرائيلية بهم وإزالة مبان غير مرصحة في مواقع استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، وكذلك في أعقاب وقوع هجمات فلسطينية ضد أهداف إسرائيلية. وتهدف أعمال وأنشاطات «جباية الثمن» بشكل رئيس، إلى الانتقام وإثارة ضجة إعلامية وخلق رد رادع، كما أنها تقع أحيانا أيضا كجرائم كراهية من دون أن يسببها بالضرورة حادث ملموس، مثل كتابة العبارات المشينة والمسيئة على جدران الكنائس والمساجد والمقابر المسيحية والإسلامية. في العام ٢٠١١ نشرت في وسائل الإعلام تقديرات لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) تفيد بأن نشاط عناصر «جباية الثمن» غير طابعه من نشاط عفوي إلى نشاط مخطط ومنظم في نطاق خلية إرهابية، وأن هذا النشاط يتم في

شكل يراعي أساليب العمل السري وجمع المعلومات الاستخباراتية مسبقا.

تعريف الظاهرة

يشكل تعريف «جباية الثمن» مؤشرا مهما الى الطريقة التي ينظر فيها الجمهور الواسع والقادة السياسيين إلى هذه الظاهرة، وكذلك إلى طرق العمل تجاه منفذي النشاطات في نطاقها، ويتحدد التعريف، وبالتالي سياسة السلطات تجاه نشاطات «جباية الثمن» وطرق وأساليب تطبيق القانون وأنشطة الردع، بناء على المفهوم أو المنطق الأيديولوجي والاعتبارات السياسية. وعلى سبيل المثال فإن التشخيص أو التعريف المتهاون للظاهرة، أو مثلا وصف عناصر اليمين المنفذين لنشاطات «جباية الثمن» على أنهم مجرد «أعشاب ضالة» أو الوصف الرومانسي «شعبية التلال»، يولد حالة من التفاضي، أو «التشجيع الضمني» لدى مسؤولين في مؤسسات الحكم وزعماء وحاخامين منمنفذين في صفوف اليمين والمستوطنات الذين يتبنون وجهة نظر دينية-مسيانية. وعلى سبيل المثال فقد وجه الحاخام إسحاق شابييرا، أحد الزعماء الروحيين لمجموعة «جباية الثمن»، دعوة علنية إلى الرد والثأر بقوله «إذا أصيب شخص- يهودي- ما في مكان معين، ينبغي الرد والانتقام في كل مكان». يذكر أن الحاخام شابييرا كان قد وضع بالاشتراك مع الحاخام يوسف أليئسور، وكلاهما يتراسان مدارس دينية في مستوطنة «يتسهار» إلى الجنوب من ناپلس، كتابا تضمن الشرائع والفنوى الدينية التي تحض على قتل «الأغيار» سواء في زمن الحرب أو السلم.

من جهته اتهم وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في منشور ظهر في ٢٠١٤/٥/٢٥ على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وسائل الإعلام الإسرائيلية بتضخيم ظاهرة «جباية الثمن»، وقال: «يجب القول بوضوح أن ظاهرة جباية الثمن قائمة فقط بسبب الدافعة التي يعطيها لها صحافيون كبار يمتاثلون، حتى وإن لم يكن صراحة، مع معسكر اليسار، فهم يذكون هذه الظاهرة بشكل مقصود بغية إسناد إدعاءتهم ضد اليمين، وموقفهم الأيديولوجي المناوئ للمشروع الاستيطاني».

ووصف زعماء أحزاب الوسط واليسار وعدد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية، نشاطات «جباية الثمن» بأنها من تدبير منظمة إرهابية يهودية. واستتكر رئيس الدولة (السابق) شمعون بيريس هذه الأعمال، خاصة كتابة الشعارات المسيئة على جدران الكنائس والمساجد، وقال إنه «لا يجوز التسليم بوجود هذه الظاهرة، فهي تناقض روح وتعاليم اليهودية التي تنهى عن المس بمقدسات شعوب وديانات أخرى، كما أنها تلحق الضرر بدولة إسرائيل». كذلك وصف رئيس الكنيست السابق (الرئيس الحالي للدولة) رؤوفين

ورقة موقف قدمت إلى «مؤتمر هرتسليا»:

يجب إعلان المجموعات التي تقوم بعمليات «جباية الثمن» منظمات إرهابية



جماعات «جباية الثمن» تعدي على المقدسات والممتلكات الفلسطينية.

إلى ذلك فإن أعمال ونشاطات العناصر اليمينية المتطرفة يمكن أن تدفع منظمات دولية مختلفة إلى المطالبة بتدخل دولي لحماية السكان الفلسطينيين، فضلا عما تثيره هذه الظاهرة من استياء وانتقادات في صفوف زعماء بعض الجاليات اليهودية في العالم، وعلى سبيل المثال فقد انتقد أبراهام فوكسمان، مدير الشعبة العالمية للرابطة ضد التشهير، تسامح وتفاضي السلطات الإسرائيلية عن أعمال «جباية الثمن» معبرا عن استنكاره الشديد لهذه الأعمال والاعتداءات «التي تستهدف أيضا أماكن دينية مقدسة للمسلمين والمسيحيين». وقال إن «هذه الأعمال الأثمة تتناقض مع القيم اليهودية» داعيا إلى اعتقال العناصر التي تقف وراءها سواء على مستوى التحريض أو على مستوى التنفيذ.

أخيرا فإن ظاهرة «جباية الثمن» تضر بصورة إسرائيل لدى طوائف ومجموعات مسيحية في العالم تؤيد وتساند دولة إسرائيل.

توصية

يتعين على الحكومة الإسرائيلية اعتبار العناصر التي تعمل تحت اسم «جباية الثمن» بمثابة منظمة إرهابية يهودية، وينبغي لسائر السلطات القانونية في إسرائيل أن تعمل وتتصرف بمقتضى ذلك.

يرغبلن أعمال «جباية الثمن» بأنها إرهاب يهودي. وقال: نشاهد في السنوات الأخيرة تعديات على ممتلكات عربية في نطاق الظاهرة المسماة «جباية الثمن» التي تشكل إرhabا ليس إلا. وأضاف: «هذا إرهاب يهودي، ولا مجال لوصفه بتسمية أخرى».

في المقابل، وصف المجلس الوزاري السياسي- الأمني المصغر ظاهرة «جباية الثمن» بأنها «تنظيم غير مسموح»، وهو، حسب اعتقادي، وصف عديم المحتوى، سواء من حيث صلاحيات السلطات في تطبيق القانون بطرق فعالة، أو من حيث الردع، حتى أن نشاط اليمين المتطرف، ومن ضمنهم إيتمار بن غفير، الذي يمثل أحيانا مشبوهين بتنفيذ أعمال «جباية الثمن»، أعربوا عن ازدرائهم لقرار المجلس الوزاري الذي قال عنه بن غفير بأنه «نكتة.. وخطوة تظاهرية موجهة بأكملها لوسائل الإعلام، لكنها لا تستند إلى أي أساس».

انعكاسات

مما لا شك فيه أن لسلك «جباية الثمن» الإرهابي، ولعدم التطبيق الحازم للقانون، وعدم وجود سياسة رادعة جلية وناجعة، انعكاسات خطيرة، سواء على الصعيد الداخلي-الدولاني، أو على الصعيد الدولي.

على الصعيد الداخلي-الدولاني، تتجلى هذه الانعكاسات:

أولا، في المس بصورة خطيرة بالديمقراطية، التي يشكل فيها القانون والنظام الأساس الضروري المتفق عليه للحياة المشتركة في المجتمع، والمس بمبدأ المساواة أمام سلطات القانون. وقد تولد موقف لدى الكثيرين من المواطنين مؤداه أنه لو كانت أعمال الإرهاب منسوبة إلى عرب لكانت أجهزة الأمن والسلطات الإسرائيلية قد ألقت القبض عليهم قبل فترة طويلة. هذا بالإضافة إلى المس بمبادئ وقيم التسامح وكرامة الإنسان وتعظيم مظاهر الكراهية تجاه الغريباء والرموز المقدسة للمسيحيين والمسلمين.

ثانيا، في تصعيد الوضع والتوتر في المناطق الفلسطينية (المحتلة العام ١٩٦٧).وقد صرح القائد العسكري السابق لمنطقة «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) الجنرال نينسان أون، بعيد إنهائه مهام منصبه، أن نشاطات «جباية الثمن» التي تقوم بها أقلية متطرفة «يمكن أن تؤدي إلى تصعيد واسع وكبير في الوضع الأمني في يهودا والسامرة» مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تنجح في منع الظاهرة واعتقال منفذي أعمال واعتداءات «جباية الثمن». ثالثا، في تعميق الشرخ اليهودي-العربي داخل الخط الأخضر.. وقد جرت في أعقاب أعمال واعتداءات «جباية الثمن» مظاهرات احتجاج واسعة شارك فيها الآلاف من سكان حيفا والقدس وعكا وبلدات وادي عارة. فضلا عن ذلك

ثانيا، تستجيب إسرائيل لمطالب جهات دولية بوقف إطلاق النار فوراً.

ثالثا: إسرائيل لا تلتزم تجاه أية جهة في غزة والمنطقة في المجتمع الدولي بشأن ظطوات سياسية.

رابعا، في السياق السياسي الداخلي، تمنع الحكومة انتقادات متوقعة من اليمين بأنها دعت بما سياسيا لحماس والسلطة الفلسطينية ومصر والولايات المتحدة من أجل إنهاء الحرب.

خامسا، تقصير مدة تواجد القوات في قطاع غزة.

وأشار عيران إلى أن مساوئ الانسحاب الأحادي الجانب هي:

أولا: سحب كهذه لا تلتزم أحدا من الأطراف الضالعة في الحرب.

ثانيا: سحب القوات بصورة أحادية الجانب ليس مرتبطا بأسباب الحرب، وبينها

الحصار المفروض على قطاع غزة.

ثالثا: قد تؤدي خطوة كهذه إلى ترحيب دولي لكنها لا تقاس مقابل أفضليات التسوية السياسية.

رابعا: الجيش الإسرائيلي يترك مهمات من دون تنفيذها، لكن بإمكان تحقيقها من خلال تسوية سياسية.

خامسا: من دون تسوية شاملة وكاملة، فإن الانسحاب الأحادي الجانب هو مجرد

استراحة بانتظار المواجهة المقبلة.

وفي مقابل ذلك، عدد عيران أفضليات التسوية، لافتا إلى أنها تستوجب تفكيرا مختلفا وتضع حلولا بعيدة الأمد:

أولا: خلال المهادنات حول التسوية سيكون بإمكان إسرائيل طرح كل مطالبها من أجل منع تسليح الفصائل الفلسطينية وتجريدها من السلاح، والمطالبة بمشاركة جهات دولية في مراقبة ومتابعة الوضع في القطاع.

ثانيا: خلال الحرب على غزة نشأت مصالح مشتركة بين إسرائيل وجهات إقليمية، مثل مصر والسلطة الفلسطينية والأردن، تتعلق بغزة وبالعلاقات مع جهات إقليمية أخرى، وخاصة تركيا، وأيضا بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وراي عيران أن هذه المصالح المشتركة لن تختفي في حال توجهت إسرائيل نحو انسحاب أحادي الجانب، لكن جميع الجهات الأخرى تفضل المظلة الدولية.

ثالثا: التسوية من خلال المجتمع الدولي تستدعي إسرائيل إلى التعامل مع قسم من مطالب «حماس»، لأن الجهات الإقليمية، وبينها تلك التي لديها مصالح مشتركة مع إسرائيل، لن تتمكن من تجاهل الواقع الذي كان سائدا في غزة قبل الحرب الحالية وازداد عمقا خلاها، وإحدى المصاعب التي ستواجهها إسرائيل هي أن حل قسم من المشاكل سيتم بواسطة «حماس» ومن دون ذلك سيكون النجاح جزئيا.

وراي عيران أن مطلب «حماس» توسيع منطقة الصيد قبالة شواطئ غزة هو مطلب معقول، وأضاف أن مطلب رفع الحصار «يمكن تفكيكه إلى مجموعة تسهيلات» تكون تحت رقابة إسرائيل.

«العالم يحاصرنا ويقتد حريتنا في العمل»!

انطلق الباحث في تاريخ إسرائيل، البروفسور يغال عيلام، في مقاله المنشور في صحيفة «هارتس» في ٧ آب ٢٠١٤، من أي ليس صحيحا قول أولئك الذين يدعون بأن الصراع أبدي وليس بالإمكان حله.

وراي عيلام أن هناك عدة مراحل مهمة في تاريخ الصراع منذ قيام إسرائيل.

والمرحلة الأولى، التي امتدت ٢٥ عاما، من حرب العام ١٩٤٨ وحتى حرب أكتوبر العام ١٩٧٢، جرى الصراع خلالها بين إسرائيل والسدول العربية. «وبعد حرب يوم الغفران خرجت الدول العربية من المواجهة العنيفة وبقينا وجها لوجه مع الفلسطينيين».

كاف لاستخدام هذه القوة، إن التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي لم يكن محل

شك أبدا، ومشاهد الدمار في غزة وعدد الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين يدلان على استعداد لضرب حماس بأي ثمن، وبضمن ذلك الثمن الأخلاقي وصورة إسرائيل بسبب موت غير ضالعين في القتال كثيرين».

ولفت بار يوسوف إلى أن «جنود مشكلة الردع تكمن في الضرر المتراذب اللاحق بإسرائيل من أسلحة بدائية موجودة بحوزة حماس، وفي اليوم الذي توقفت فيه شركات الطيران عن السفر إلى مطار بن غوريون سيذكر على أنه اليوم الذي أغلقت فيه قذائف صاروخية، صنعت في ورشات حدادة في غزة، الحركة الدولية إلى إسرائيل ومنها، وستكون لذلك انعكاسات بالغة الأهمية على استخدام القوة في المستقبل. لأنه على الأرجح، ستوجه حماس، متشجعة من نجاحها، حمل جديدها لتجديد مخزونها الصاروخ من خلال التشديد على صواريخ بعيدة المدى وأكثر دقة بحيث تكون قادرة على ضرب مطار بن غوريون».

ورأي أن لدى حزب الله قدرة صاروخية بإمكانها أن تشكل خطرا ليس على المطار فقط وإنما أيضا على محطات توليد الكهرباء ومعامل تحلية المياه ومفاعل ديمونا النووي ومنشآت إستراتيجية إسرائيلية كثيرة أخرى. وأضاف أنه لا يوجد لدى إسرائيل، رغم وجود «القبعة الحديدية»، رد دفاعي على «ميزان الرعب» الذي يشكله حزب الله وقدراته الصاروخية. «لذلك فإن أي زعيم عاقل سيحاذر جدا - كما فعل رئيس حكومة إسرائيل وزير دفاعها) تتهياها ويعلون هذه المره - ممارسة القوة الزائدة قد يكون ثمنا غاليا جدا».

ورأي بار يوسوف أنه «بهذا المفهوم، فإن عملية الجرف الصامد هي حلقة أخرى في سلسلة الأحداث التي في مركزها حرب «يوم الغفران» (١٩٧٣) والانتفاضتان، والتي تعبر عن قدرة الجانب العربي، الضعيف نسبيا من الناحية العسكرية، على التسبب بأضرار بالغة لإسرائيل وجلبها إلى تفكير جديد حول الطريقة المناسبة لمواجهة تحديات أمنية. إن هذا الشعاع «دعوا الجيش الإسرائيلي بـ«تصنر» فارغ من مضمونه عندما لا يقوم العدو المائل أمامنا بتفعيل طائرات ودبابات وإنما يطلق صواريخ بدائية من داخل التجمعات السكنية المدنية أو يقتحم من أنفاق خفية. ويبدو أن أكثر شرس، تعلمنا إياه هذه العملية العسكرية يتعلق بالقبود المتعاطفة المبرونة بتحقيقٍ «انتصار»».

واستنتج الباحث أنه «هناك قوة هذه القبود، فإن من الجائز أنه على حراب حزب يوم الغفران والانتفاضتين، سوف تتضح الجرف الصامد بأنها نقطة تحول في الصراع، وهي نقطة حوّلت فيها إسرائيل جل ثقلها في مواجهة مشاكل أمنية من المستوى العسكري العاقر إلى المستوى الدبلوماسي، الذي يبدو مضمونا أكثر بكثير».

التسوية أفضل من خطوة أحادية الجانب

اعتبر الدبلوماسي الإسرائيلي السابق والباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي»، الدكتور عوديد عيران، في تحليل نشره في الموقع الإلكتروني للمعهد، في ٤ آب ٢٠١٤، وقبل انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، أنه توجد عدة خيارات أمام إسرائيل من أجل إنهاء عدوانها على غزة، وأن الخيارين الأساسيين هما التوصل إلى تسوية بواسطة المجتمع الدولي أو سحب القوات من جانب واحد.

ورأي أن التسوية أفضل من أي خطوة أحادية الجانب.

وعدد عيران أفضلية الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب بما يلي:

أولا: إسرائيل تحافظ على حرية القرار، بصورة كاملة تقريبا، حول متى وفي أية ظروف ستوقف الحرب وعلى أية أحداث أمنية تبادر إليها الفصائل ستره، وبذلك تحتفظ لنفسها بحرية عمل واسعة من دون التعهد بعدم شن عمليات عسكرية.

* مؤرخ وباحث في تاريخ إسرائيل: دخلنا إلى المرحلة السياسية من الصراع وفيها تقف إسرائيل ليس ضد الفلسطينيين فقط وإنما ضد العالم كله *

رأي باحثون في إسرائيل أن الحرب الإسرائيلية العدوانية الحالية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، التي تطلق عليها إسرائيل اسم «عملية الجرف الصامد»، تتطوي على أهمية خاصة، وتشكل مرحلة مهمة في تاريخ الصراع لا تصب بالضرورة في مصلحة إسرائيل.

وانطلاقا من هذه الرؤية، دعا هؤلاء الباحثون صناع القرار في إسرائيل إلى تفضيل التسوية مع الجانب الفلسطيني على تنفيذ خطوات أحادية الجانب، وأكدوا أنه على الرغم من أن تسوية كهذه لن تؤدي إلى المصالحة بين الشعبين إلا إن التوصل إلى تسوية كهذه من شأنه أن يعود بالنفع على الشعبين.

«الجرف الصامد» بنظرة تاريخية

اعتبر الباحث والمحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا، البروفسور أوري بار يوسوف، في مقال نشره في موقع «يديעות أchronوت»، الإلكتروني، في ٦ آب ٢٠١٤، في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، منذ العام ١٩٦٧، ثمة ثلاثة أحداث «غيرت موقف إسرائيل حياا طريقة إنهاء الصراع»، وهي: حرب أكتوبر العام ١٩٧٣، والانتفاضتان الفلسطينيتان الأولى والثانية.

وأضاف: «من الجائز أن عملية الجرف الصامد العسكرية، رغم كونها حدثا مقلما نسبيا قياسا بالثورة التي سبقته، ستضع أنها ذات تأثير لا يقل أهمية».

وأوضح بار يوسوف، وهو أحد أهم الباحثين الإسرائيليين في حرب أكتوبر ٧٢، أنه قبل هذه الحرب الأخيرة «من أكثر من ٩٠ من الإسرائيليين أن السيطرة على شرم الشيخ من دون سلام أفضل من سلام من دون شرم الشيخ لكن الثمن الباهظ الذي تم دفعه في تلك الحرب أقع أغلبية الجمهور بتغيير مواقفها وبمنع دعم جارف لاتفاق سلام مع مصر، يتأسف إسرائيل بموجب عن كل سيناه حتى ذرة التراب الأخيرة».

وأضاف بار يوسوف أنه قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى «امتنعت حكومات إسرائيل اليمينية واليسارية عن القيام بأية محاولة لا تدفع بصورة كبيرة حلا سياسيا للصراع مع الفلسطينيين، وأبرزت الانتفاضة الأولى المخاطر المبرونة بالجمود السياسي وحركت عملية أوصلو التي حظيت بتأييد أغلبية الجمهور. وأغلبية الجمهور عارضت أيضا قيام دولة فلسطينية في غزة وفي حوالي ٩٠ من أراضي الضفة الغربية».

مثلما اقترح رئيس حكومة إسرائيل في العام ٢٠٠٠ (يهود باراك في «كلمب ديفيد» وبعد أن اتضح ثمن الانتفاضة الثانية حظي مسار (الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون من أجل حل الصراع ومسارات مشابهة له بتأييد أغلبية الجمهور». وأشار الباحث إلى أنه في مركز هذه المسارات السياسية جرى الحديث عن قيام دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وإجراء تبادل أراضٍ بنسب صغيرة، و«تقسيم» القدس وتقسام المسؤولية حول الأماكن المقدسة، «إلى جانب تنازل فلسطيني فعلي عن حق العودة»، واعتبر أن تأييد أغلبية الإسرائيليين لهذا الحل ما زال قائماً. وشدّت إسرائيل عدوانها الحالي على قطاع غزة من خلال التعهد بإعادة ردع الفصائل الفلسطينية. لكن بار يوسوف شدد على أنه «كما تبدوا الأمور الآن، فإنه ليس فقط أن قدرة الردع الإسرائيلية لم يتم ترميمها، وإنما تراجعته، وذلك ليس لأنه لا توجد لدى إسرائيل قوة عسكرية كافية لمعاقبه حماس على استفزازاتها أو حزم

محكمة «العدل» العليا الإسرائيلية تخضع للاعتبارات «الأمنية» وتقدّمها على أي اعتبار آخر

ضوء أخضر قانوني لعقوبات جماعية بهدم عشرات المنازل الفلسطينية خلال الفترة المقبلة!

*** عادت محكمة «العدل» العليا الإسرائيلية إلى سابق نهجها في شرعنة ممارسات الاحتلال في مجال نسف وتدمير عشرات البيوت الفلسطينية ضمن**

سياسة العقوبات الجماعية، التي تتخذ طابعا انتقاميا مكشوفًا، بعدما عادت السلطات العسكرية المعنية إلى هذه الممارسات، وهي التي توقفت عن

اعتمادها لبضع سنوات، لا عن طيب خاطر أو حسن نية أو بدوافع إنسانية وأخلاقية، بل بصورة اضطرارية حيال ما تأكد لها في محصلة ميزان الربح والخسارة!*

كتب سليم سلامة:

إذا ما اقتفينا المنطق الإسرائيلي (الرسمي والشعبي)، بإمكاننا القول؛ إذا كانت إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وإذا كان الجيش الإسرائيلي هو الأكثر والأسمى أخلاقية من بين الجيوش في العالم قاطبة، فلا شك إذاً -بالقياس نفسه- في أن المحكمة العليا الإسرائيلية هي الأكثر عدلا وعدالة من بين المحاكم كلها على وجه البسيطة. ويصح هذا -في المنطق الإسرائيلي ذاته -لمجرد كونها إسرائيلية ولمجرد أن اسمها هو «محكمة العدل»، حتى لو أجازت - قانونيا وأخلاقيا!!- أفضع وأقسى العقوبات الجماعية الانتقامية ضد مجموعات من البشر لم يقرّ طرف أي فرد منها أي ذنب ولا علاقة لأي منها بأي شيء سوى أنه يصبح مشتبهيا به، بصورة أوتوماتيكية، لأن قرابة دم تربطه بشخص مشتبه به!

هذا ما عادت المحكمة العليا الإسرائيلية (اسمها القانوني الرسمي، لدى النظر في مثل هذه القضايا، هو «محكمة العدل العليا») إلى فعله الأسبوع الأخير بقرارين أجازت فيها قرارات عسكرية إسرائيلية بهدم منازل تابعة لعائلات فلسطينية في الضفة الغربية، لأن أفرادا من هذه العائلات مشتبه بأنهم قتلوا إسرائيليين؛ وتقول «عادت»، رغم أنها لم تتوقف سوى لأن السلطات العسكرية المعنية هي التي توقفت، لأسبابها واعتباراتها هي (كما سنبين لاحقا)، مؤقتا. وقد كتب وقيل الكثير عن خضوع المحكمة العليا الإسرائيلية خصوصا، وما دونها أيضا من محاكم إسرائيلية في الدرجات المختلفة، خضوعا شبه مطلق تام - وهو خضوع طوعي، يجب التأكيد! - للاعتبارات «الأمنية» التي تصوغها، تضعها وتتحكم بها الأجهزة الأمنية المختلفة وتغليب هذه الاعتبارات على أية جوانب أخرى، أيا كانت!

والقرارات الأخرى- اللذان أصدرتهما «محكمة العدل العليا» هذه، بفارق ٤٠ يوما، أجازت في أوّلها (المصدر يوم الأول من تموز الأخير) لسلطات الاحتلال العسكرية تنفيذ قرارها تفجير وتدمير منزل عائلة الأسير الفلسطيني زياد عواد في قرية إذنا (قضاء الخليل) المتهم (لا الفدان!) بقتل الفتيانت كولونيل ياروخ مزراحي قرب مدينة الخليل في نيسان الأخير، وفي القرار الثاني (المصدر

يوم ١١ آب الجاري) أجازت المحكمة ذاتها تفجير وتدمير منازل عائلات الشبان الفلسطينيين الثلاثة عامر أبو عيشة ومروان القواسمي وحسام القواسمي في الخليل على خلفية اتهامهم (لا إدانتهم) بالضلع في خطف وقتل المستوطنين الثلاثة في حزيران الأخير، وهذا بالرغم من أن الشابين الأولين (عامر ومروان) لا يزالان فارين ولم تستطع سلطات الاحتلال إلقاء القبض عليهما! وهذا القراران هما بمثابة ضوء أخضر توفره المحكمة العليا لسلطات الاحتلال (وحكومتها) لتنفيذ مخططها هدم عشرات أخرى من البيوت الفلسطينية خلال الفترة القريبة (كما سنزرى أدناه) إشباعا لفريرة الانتقام الجارفة التي تكتسح الشارع الإسرائيلي مؤخرا؛ وهذا، على الرغم من أن عمليات الهدم هذه تتناقض مع نصوص تشريعية دولية مختلفة، في مقدمتها اتفاقيات جنيف وميثاق هاغ من العام ١٩٠٧.

وكانت سلطات الاحتلال قد سلمت العائلات الثلاث الأخيرة إخطارات بنيتها هدم منازلها قبل أكثر من شهر، لكنها أرجأت التنفيذ على ضوء الاتماسات الثلاثة التي قدمتها العائلات ضد قرار الهدم عل المحكمة العليا الإسرائيلية تقيم بعضا من عدل أو إنصاف (وقد انضم «هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد» إلى اثنين من هذه الاتماسات). لكن هذه المحكمة لم تجد أي حرج في وضع ختم الشرعية والقانونية، بل العدالة والأخلاقية (!)، على عمليات الهدم والتشريد الجماعية هذه بزعم أنها «إجراءات رديعة»، لا عقابية، و«تكرمت» على العائلات بتأجيل تنفيذ أعمال التفجير والهدم والتشريد ثلاثة أيام (من يوم الاثنين ١١ آب -يوم إصدار قرارها- حتى يوم الخميس ١٤ آب) لغرض «إتاحة المجال أمام العائلات لتقديم رأي هندسي مهني إلى سلطات جيش الاحتلال بشأن تأثير الهدم على عقارات وأبنية متاخمة»!!!

ورغم أن قرارات المحكمة هذه ليست مفاجئة، بالتأكيد، إلا أن ثمة أهمية كبيرة للتبريرات والتسويفات التي ساقها قضاة هيئة المحكمة الثلاثة في سعيهم الواضح والمكشوف للانتهاء إلى النتيجة التي كانوا يقصدون، مسبقا، التوصل إليها، كي لا يخرجوا عن دائرة «الإجماع القومي» وكي لا يجيدوا عن نهج حق الأسبقية والصدارة لكل ما يصدر عن الأجهزة الأمنية المختلفة وما يدور في فلك «الامن»!

محكمة «العدل» العليا تقرّ منع قراءة

أسماء الأطفال الشهداء في قطاع غزة!!

إلى جانب قراراتها التي تشرعن عمليات التفجير والهدم والتدمير لمنازل فلسطينية وتشريد عائلات بأكملها، بمن فيها الأطفال والنساء والشيوخ، أقرّت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية نفسها، أيضا، موقف «سلطة البث» الإسرائيلية منع بث شريط دعائي (في القناة التلفزيونية الأولى وفي القناة الإذاعية الثانية) تُعرض وتقرأ خلاله أسماء بعض الأطفال الفلسطينيين الذين استشهدوا جراء عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة وخلاه. فقد ردت هذه المحكمة، يوم ١٣ آب الجاري، التماسا قدمه إليها مركز «بتسيلم» وطلبها فيه بإصدار أمر بإلزام «سلطة البث» الإسرائيلية (الرسمية) ببث الشريط الدعائي الذي أعده المركز نفسه ويرمي إلى تأكيد حقيقة استهداف العدوان العسكري الإسرائيلي (بالقصف الجوي والمدفعي) المواطنين المدنيين في قطاع غزة، من خلال عرض وقراءة أسماء عدد من الأطفال الفلسطينيين الذي سقطوا شهداء جراء هذا القصف العشوائي.

وقد جاء هذا الاتماس بعد رفض «سلطة البث» بث هذا الشريط وبعد تصديق المستشار القانوني للحكومة على هذا الرفض؛ وتمحور بحث المحكمة في الاتماس حول سؤال ما إذا كان مضمون هذا الشريط (عرض وقراءة أسماء الأطفال الشهداء) يندرج تحت تعريف «مسألة موضع خلاف سياسي أو أيديولوجي بين الجمهور» والتي تشكل «دعاية محظورة، طبقا للقانون ولأنظمة «سلطة البث»، وعلى السؤال المذكور هذا، أجاب قضاة المحكمة الثلاثة بالإيجاب، طبعاً!

ولم ينس قضاة «العدل» العليا الثلاثة (الباكييم روبنشتاين، الذي كتب قرار الحكم، نيل هندل وأروي شوهم) «إبداء الأسف، كيني بشر، على موت أشخاص أبرياء في غزة، بمن فيهم أطفال» (!) لكنهم أشاروا، في كلام يبدو مقطوعا عن الواقع تماما، أن «الناطقع هو أن إسرائيل لا تتجاهل المس الذي يتعرض له الأبرياء خلال القتال، بل تم التعبير، بشكل غير قليل قط، عن معاناة السكان المدنيين في غزة - في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، في مواقع الإنترنت وفي مواقع التواصل الاجتماعي... وحتى لو كان ثمة من يعتقد، في إطار حرية الأراء والتعبير، أن ثمة حاجة لتغطية إعلامية أوسع، فليس هناك من يخفي الهدم والدمار وموت مواطنين مدنيين»!!

وأضاف القضاة: «إن تفصيل أعداد القتلى في قطاع غزة، حتى وإن بدون أسمائهم إجمالا، تُعرض في وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة يومية نقلا عن مصادر طبية رسمية في غزة، بقدر ما نحن مطلعون. وهذه المحكمة تصغي وتشاهد»!!

وبعد أن أكدت المحكمة أن «إسرائيل، الدولة اليهودية والديمقراطية، تحارب عدوا وحشيا لا يبالي بدماء المواطنين، إسرائيليين وفلسطينيين، تصارع اليوم دفاعا ذاتيا عن نفسها، دفاعا عن مواطنيها وبلداتها»، خلصت إلى المسوّغ «الرسمي» لقرارها ردّ الاتماس قائلت: «إن قراءة قائمة الأطفال القتلى، ورغم أن القلب يعتصر ألما عليهم (!!)، هي لغاية سياسية وليس لغاية إعلامية، معلوماتية، خالصة، وغايتها - ولحاجة إلى قدرات الكشف عن المستور لاستجلائها - هي دفع الجمهور إلى الضغط على الحكومة لوقف قتال الجيش الإسرائيلي في غزة، بسبب الضحايا بين السكان المدنيين هناك، وخاصة الأطفال»!!

من نشاطات «مركز مدار»

صدور دراسة عن الثابت والمتحول في المشروع

الاستيطاني الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٧ و٢٠١٣

تتبنى منهجية المناورة في تعاملها مع الاستيطان، ففي الوقت الذي يصرح فيه رؤساء حكومات إسرائيل بأنهم يؤيدون إقامة دولتين، فإنهم يستمرون في تطوير المشروع الاستيطاني وتعزيه؛ ما يحول دون تحقيق مشروع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وتبين الدراسة بالإحداثيات أن المشروع الاستيطاني الجاري تنفيذه إلى الآن في مناطق الضفة الغربية هو حلقة من مسلسل طويل زنيا بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر، يحاول منذوه الوصول إلى اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين لتكون مساحة إسرائيل أكثر من ٨٠% من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، في حين أنه يترك للفلسطينيين مجال إدارة شؤونهم اليومية في إطار حكم ذاتي مقيد.

وتلاحظ الدراسة ما عملت عليه حكومات إسرائيل وعلى مدى عقود احتلالها الضفة الغربية من ربط البنى التحتية في الضفة الغربية بإسرائيل، كشبكة الكهرباء القطرية وشبكات المياه... ما يمكنها من الاستفادة منها كورقة ضغط على الفلسطينيين لقبول إملاءاتها في مجالات مختلفة، بمعنى أن إسرائيل يفرض مشروعا الاستيطاني فرضت خدمات حيوية على الفلسطينيين، في حال رفضهم أو معارضتهم أو انتفاضتهم من جديد. يُمكنها التحكم بها وبهم، وبالتالي التصييق عليهم وعرقلة سير حياتهم.

التخطيط والعودة إلى ما بُتت فشله!

عادت محكمة «العدل» العليا الإسرائيلية، كما ذكرنا أعلاه، إلى سابق نهجها في شرعنة ممارسات الاحتلال في مجال نسف وتدمير بيوت فلسطينية ضمن سياسة العقوبات الجماعية، التي تتخذ طابعا انتقاميا مكشوفًا، بعدما عادت السلطات العسكرية المعنية إلى هذه الممارسات، وهي التي توقفت عن اعتمادها لبضع سنوات، لا عن طيب خاطر أو حسن نية أو بدوافع إنسانية وأخلاقية، بل بصورة اضطرارية حيال ما تاكد لها في محصلة ميزان الربح والخسارة!

وكانت عملية نسف وتدمير منزل الأسير زياد عواد في قرية إذنا، المذكورة أعلاه، بمثابة الاستئفاف الرسمي لهذا النوع من العقوبات الجماعية بعد التوقف عن تنفيذها منذ العام ٢٠٠٥، أي قبل ما يزيد عن تسع سنوات! أما قبل ذلك، أي قبل العام ٢٠٠٥، فقد كان إجراء نسف وهدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية «إجراء روتينيا» تلجأ إليه السلطات العسكرية بصورة منهجية، متواترة ومكثفة، بغرض التهريب والانتقام من عائلات زعمت سلطات الاحتلال «تورط أحد أبنائها في نشاط إرهابي» وفي العام المذكور، ٢٠٠٥، وحيال فشل هذه السلطات في تحقيق أهدافها «الرديعة» من عمليات الهدم المتكررة والمتزايدة هذه، قرر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، موشيه يعلون (وزير الدفاع الحالي)، تشكيل لجنة عسكرية خاصة كلفت بمهمة النظر في هذه السياسة، وفحص ما إذا كانت تحقق أهدافها الرديعة برّدع فلسطينيين آخرين من الضلوع في عمليات انتحارية»، ثم تقديم توصيات عمليةية بشأنها.

وخلصت اللجنة، التي ترأسها الجنرال أودي (يهودا) شاني، في ختام تقرير قدمته إلى يعلون، في شباط ٢٠٠٥، إلى توصية مركزية مؤداهل: التوقف عن تنفيذ سياسة هدم البيوت، لأنها «تسبب أضرارا تفوق فائدتها بكثير»؛ وأوضحت أن «سياسة الهدم غير فعالة وغير مفيدة، باستثناء في حالات قليلة جدا، بل هي تثير موجة واسعة من الاستياء، الكراهية والعداء» باعتبارها سياسة عقوبات جماعية!

وفي التعقيب على تقرير تلك اللجنة وتوصياتها، نفى جنرال في الجيش من بين المؤيدين لomصلة تنفيذ سياسة الهدم هذه أن تكون «أضراراها تفوق فوائدها»... «طالما أنها تتحصر فقط في بيوت الانتحاريين ومرسلهم ولا يتم توسيع العقوبات لتشمل، أيضا، الضالعين في عمليات إطلاق نار أو في مخالفات أقل خطورة»، كما يحدث في أحيان عديدة! وإلى تقرير هذه اللجنة وتوصياتها، يضاف أيضا ما خلصت إليه دراسة داخلية أجراها الجيش الإسرائيلي ونشرت في نهاية العام ٢٠٠٣ من أن «ليس هنالك، حتى اليوم، أي إثبات على أن لهدم البيوت تأثيرات رادعة... بل العكس هو الصحيح، إذ إن عدد العمليات قد ازاد بصورة مقلقة»!

ويستدل من معطيات نشرها مركز «بتسيلم» أنه خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول ٢٠٠١ وكانون الثاني ٢٠٠٥ (أي، أكثر من ٣ سنوات قليل) أقدمت سلطات الاحتلال على هدم ٦٦٤ منزلا فلسطينيا في الضفة الغربية كإجراء عقابي»، استنادا إلى البند ١١٩ من «أنظمة الطوارئ» الانتدابية، وهو البند ذاته الذي عادت سلطات الاحتلال إلى اعتماده الآن وعادت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى تبريره.

ومما يدل على «أيأس» سلطات الاحتلال من سياسة الهدم العقابية الجماعية هذه أنها رفضت حتى تبني توصية قدمها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) بالعودة إلى تنفيذ هذه السياسة بصورة منهجية، وذلك من خلال هدم منزلي فلسطينيين أدبنا بقتل أفراد عائلة فوغل في مستوطنة إيتمار في شهر آذار ٢٠١١، بهدف «تعزير قوة الردع بين مشاركين محتملين في عمليات إرهابية مستقبيلة»!!

وعلى الرغم من هذا كله، وحيال تخبط سلطات الاحتلال وأذرعها المختلفة وفشلها المتواصل في «الردع» والمنع، عادت الآن إلى استئفاف تنفيذ سياسة هدم المنازل العقابية هذه.

ويستدل من تصريح مشفوع بالتقس قدمه قائد المنطقة العسكرية الوسطى، الجنرال نيتسان ألون، إلى محكمة «العدل» العليا في أوائل شهر تموز الماضي أن «الهدم مطلوب حيال تصاعد الإرهاب خلال السنتين الأخيرتين»؛ وهذا، على

الرغم من أن ألون نفسه كان قد قال سابقا - طبقا لتقارير صحافية إسرائيلية - إن «تأثير سياسة هدم البيوت معاكس لما تتوقعه إسرائيل... فهي تشكل محفزا لعمليات انتقامية»!

وأفادت آنباء تناقلتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخرا بأن قرارا رسميا قد اتخذ في أعلى مستويات القيادات العسكرية في إسرائيل يقضي باستئفاف تنفيذ سياسة هدم البيوت الفلسطينية كإجراء عقابي بصورة رسمية وفعلية، وأن سلطات الاحتلال تعتزم «هدم عشرات البيوت في الضفة الغربية خلال الفترة القريبة»!

الهدم... لبيوت الفلسطينيين فقط!

محكمة «العدل» العليا، التي أجازت عمليات هدم بيوت العائلات الفلسطينية بالرغم عن أن أفرادها المعنيين لا يزالون في عداد المشته بهم فقط، لم يُقدموا إلى المحاكمة ولم تُثبت إدانتهم، رفضت في القرار نفسه ادعاء المتهمسين بشأن التمييز غير القانوني المتمثل في أن الدولة لا تستخدم «حقها هذا» وملاحبتها هذه ولا تمارس سياسة الهدم العقابية هذه بحق يهود اقتروا جرائم إرهابية بحق فلسطينيين، وأخرهم قتلة الفتى محمد أبو خضير.

وبررت المحكمة موقفها، الذي اعتبرته قانونيا وأخلاقيا (!)، بالقول إن «الحديث يدور هنا عن حادثة شاذة بين الشوادة»، ولذا، «فليس ثمة مكان للموازاة المصطنعة المُذاعة من جانب المتلمسين لإسناد ادعائهم بشأن التطبيق التمييزي»!! كما كتب القاضي يروام دنتسيغر وأيدّه القاضيان إسحاق عميت ونوعام سولبريغ.

وتشير إلى أن هذا المطلب كان قد طرحه، أيضا، حسين أبو خضير، والد الفتى الشهيد محمد، لدى حضوره جلسة المحكمة المركزية في القدس حين مددت، يوم ٦ آب الجاري، اعتقال المستوطنين اليهود الثلاثة المتهمين باختطاف الفتى الشهيد وإحراقه حيا. فقد قال حسين أبو خضير: «ها قد مَز شهر منذ جريمة القتل وحتى الآن لم يهدموا أيا من بيوت القتلّة الثلاثة»، وعلى الرغم من تقديم لوائح اتهام ضدّهم.

إجراءات وحشية شردت الآلاف!

تبريرات محكمة «العدل» العليا وتسويغاتها، سواء المغلفة بكساء قانوني أو الصريحة في سياستها وشعبويتها، وهما حاولت التفتع بالموضوعية والأخلاقية، لا تقوى على تمويه الحقيقة المساطعة الأساس: عمليات الهدم هذه هي جرائم عقاب جماعي لا تناسبية، على الإطلاق، بينها وبين الجرائم المنسوبة - على مستوى الاستثاء، أساسا وتحديدا - إلى أفراد من العائلات التي تتعرض لهذا العقاب الجماعي الذي وصفه مركز «بتسيلم» بأنه «إجراء

وحشي» وذكّر «بتسيلم» بأن آلاف المواطنين الفلسطينيين، من شيوخ ومسنين ونساء وأطفال ومرضى وعجزة وغيرهم، أصبحوا مشردين بلا مأوى من جراء هذه السياسة الوحشية، على الرغم من أنهم شخصيا لا علاقة ولا ذنب لهم بأي شيء، ولم توجه لهم سلطات الاحتلال أية تهمة بالضلع على أية مخالفة أو جريمة!

ولفت مركز «بتسليم» إلى أن ادعاء السلطات الإسرائيلية بأن «التغيير الحاد في الظروف» هو الذي يبرر العودة إلى ممارسة سياسة العقاب الجماعي هذه هو «ادعاء غير منطقي وغير مقبول ولا يرمي سوى إلى بسط شرعية قانونية على رغبة الحكومة الإسرائيلية في اعتماد إجراءات وحشية، بما فيها عقوبات جماعية، للتجاوب والتعاضد، وهي الجول العام الناشئ بفعل اختطاف الشبان (المستوطنين) الثلاثة وقتلهم، وهي إجراءات تحظى بضوء أخضر فوري ومباشر من جانب محكمة العدل العليا، بالرغم عن حدتها وخطورتها التصويين».

وأعاد المركز تأكيد البديهية الأساسية بأن سياسة هدم البيوت العقابية هذه مرفوضة من أساسها إذ هي تعاقب أشخاصا بجزيرة أفعال منسوبة (بالادعاء وبالاحتالية فقط، في أحيان كثيرة!) إلى أشخاص آخرين، بما يتعارض مع جميع المعايير والأعراف الأخلاقية!

من نشاطات «مركز مدار»



هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي